جامعة محمد خيضر –بسكرة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

محاضرات في مقياس

مدخل لعلم السياسة

مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك علوم سياسية

إعداد الدكتور

علي مدوني

السنة الجامعية: 2022/2021

محتوى مقرر المحاضرات

السداسي: الأول

عنوان الوحدة : وحدة تعليم أساسية

المادة: مدخل لعلم السياسة (1)

أهداف التعليم:

يتمكن الطالب بعد اكتسابه هذه المادة من الحصول على مؤهلات تساعده استيعاب والقدرة على الفهم السليم للظاهرة السياسية.

المعارف المسبقة المطلوبة:

المعارف المكتسبة والتكوين القاعدي للطالب في الفلسفة والاقتصاد والتاريخ المعاصر والمفاهيم الادارية والقانونية والتكوينات ذات الصلة التي تساعد على دراسة العلوم السياسية.

محتوى المادة:

المحور الأول: تعريف السياسة وعلم السياسة

1- السياسة كفن

2- السياسة كعلم

3- تعريف علم السياسة

4- تطور علم السياسة

المحور الثاني: علم السياسة: الموضوع والمنهج

المحور الثالث: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

المحور الرابع: موضوعات علم السياسة

1- الدولة

2- السلطة

3- القوة والقدرة

4- القرار السياسي

المحور الخامس: مجالات علم السياسة

- الفكر السياسي والنظرية السياسية
- المؤسسات السياسية
- علم الاجتماع السياسي

السداسي: الثاني

عنوان الوحدة: وحدة تعليم أساسية

المادة: مدخل لعلم السياسة (2)

أهداف التعليم:

يتمكن الطالب بعد اكتسابه هذه المادة من الحصول على مؤهلات تساعده استيعاب والقدرة على الفهم السليم للظاهرة السياسية.

المعارف المسبقة المطلوبة :

المعارف المكتسبة والتكوين القاعدي للطالب في الفلسفة والاقتصاد والتاريخ المعاصر والمفاهيم الادارية والقانونية والتكوينات ذات الصلة التي تساعد على دراسة العلوم السياسية.

محتوى المادة:

المحور الأول: النظام السياسي

المحور الثاني: الاحزاب السياسية

المحور الثالث: الجماعات الضاغطة

المحور الرابع: الرأي العام

المحور الخامس: البيروقراطية

المحور السادس: السلطة السياسية

المحور السابع: المشاركة السياسية والديمقراطية

المحور الثامن: الثقافة السياسية والتنشئة السياسية

المحور التاسع: العلاقات الدولية

المحور العاشر: النظم الانتخابية

طريقة التقييم: امتحان + متواصل

المراجع: (*كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

المحور الأول: تعريف السياسة وعلم السياسة.

1. السياسة كالفن:

ممارسة السياسة نشاطا عرفة البشر منذ القدم خاصة أثناء الحضارات القديمة، لكن السياسة كما هي علية اليوم كعلم قائم بذاته ظهرت مع الفلاسفة اليونانيين وكتاباتهم على رأسهم أفلاطون وأرسطو، ويجسد كتاب المدينة الفاضلة الرؤية اليونانية للسياسية عند ربطها بالأخلاق، ومع مرور الوقت أثبتت المواقف أن السياسة كممارسة أو كفن تختلف تماما عن السياسية كعلم، فبينما تركز الثانية على المبادئ والقواعد والتزام الموضوعية، تركز الأولى على الاعتبارات والمصالح الشخصية والقومية، وهو ما يفسر تسمية طلاب وعلماء السياسة بـ دارسي السياسة أما من يمارس السياسة يطلق عليهم بالسياسيين . (حسن، 1995، ص13)

رغم فسح المجال أمام كافة أفراد المجتمع لممارسة النشاط السياسي، غير أنه لا يزال مقتصرا فقط على القلة القليلة التي تتصارع من أجل الوصول الى السلطة، وتواجه في سبيل الوصول إليها عديد المصاعب من طرف الأطراف الأخرى المنافسة.

يرى علماء الغرب السياسة فن الممكن عملا بالقاعدة التي تقر بأنه ليس هناك مبادئ ثابتة وإنما هناك مصالح دائمة، فاستقراء العديد من تجارب السياسية الغربية يبين فعلا تغليب المصلحة القومية على كل الاعتبارات في عديد المرات، ومن بين النقاط الظاهرة في سياسات الدول العظمى ما يلي: (عصام ، 1989، صفحات10، 11)

- التركيز على دور الجانب السياسي من خلال تفعيل دور الدائرة العسكرية التي تخذ وتنفذ وفقا لقرارات سياسية.
- الإدارة التنموية من خلال الخطط الاقتصادية بمنظور سياسي لحفظ التماسك واللحمة الاجتماعية كعامل مهم لحفظ الأمن والاستقرار القومي.
- التركيز على دور القيم والايدولوجيا للتأسيس العمق الحضاري.

ومما سبق تتضح فكرة أنّ السياسة وفقا للمفهوم الغربي قد تجاوزت مجرد أنها مجموعة من المعارف بل انتقلت إلى كيفية ممارستها ولكن وفق منطقها الخاص التي تراه مناسبا لخدمة مصالحها وتحقيق استراتيجياتها، وأن فن الممكن في علم السياسة أثبت نجاحه وتفوقه وتطوره عكس ما يمليه العلم النظري.

و من جهة اخرى فإن السياسة كفن ترتكز أيضا على بعض السمات الشخصية التي يجب أن تتوفر في ممارستها، فالسياسي يعرف بحنكته ومهارته في تدبير وإدارة الأمور وإمكانية عالية في التقدير المسبق لمآلات القرارات التي يتخذها، لأن أي خطأ في ذلك من شأنه أن يؤدي على الأضرار بمصلحة الدولة. (جاسم ، 2018، ص04)

2. السياسة كعلم:

تعود كلمة سياسة الى ترجمة الكلمة politique في اللغة الفرنسية و politics في اللغة الانجليزية لكنها تبقى ذات أصل يوناني من كلمة é polis أي الحاضرة، أو كما يطلق عليها في اللغة الفرنسية la cité التي تعني اجتماع المواطنين المكوّنين للمدينة.

أمّا في اللغة العربية فمعنى كلمة الحاضرةcité هو المرادف لكلمة ville المدينة، غير أن اليونانيين يضعون حدودا بين المفردتين، ويرون أن الحاضرة cité عندهم تشبه فكرة " الدولة– المدينة" التي كانت سائدة في الفكر اليوناني القديم. (عصام ، 1989، صفحات7، 8).

اشتقت كلمة السياسة في اللغة العربية من الفعل: ساس–يسوس أي عالج ودبّر الأمر، ومعظم معانيها ذات منحى ايجابي كونها تعطي انطباعا عن المعالجة الحكيمة، والهادئة للأمور وهو ما يطلق علية في هذا العلم بـ" الدبلوماسية"، ولكن الواقع يثبت عكس ذلك نظرا لما يتم تداوله في مختلف الوسائل، وما تم ترسيخه في الأذهان أن العمل السياسي أمر غامض ومثير للقلق لارتباطه بعديد من الأنشطة المثيرة للقلق كالمظاهرات والإضرابات ...

أما المعنى الاصطلاحي لها فقد أورد لها المفكرون العديد من التعريفات من بينهم:

- هارولد لاسويل : " هي من يحصل على ماذا، متى وكيف؟".
- أما المفكر الأمريكي دافيد استون فقد ربطها بالسلطة وكيفية توزيعها للقيم داخل المجتمع.
- كما اعتبرتها الماركسية أنها دراسة للعلاقة بين طبقات المجتمع.
- ويرى الواقعيون أنها فن الممكن. (علاء، 2018، ص4).

لكن هل السياسة علم أو مجموعة من العلوم؟

انقسم طرفان للإجابة عن هذا السؤال: الأول انجلوسكوني والثاني فرانكوفوني، فيما يرى الأول أنّ السياسة علم قائم بذاته، يزعم الطرف الثاني بوجود علوم سياسية.

الطرف الانجلوساكسوني ومن خلال تركيز المدرسة الأمريكية على علم النفس السلوكي، وبالضبط دراسة سلوك السياسي "political behavior " ترى أن السلوك هو وحدة التحليل الأساسية، كون يمكن مشاهدته ودراسته لأنه في النهاية ما هو إلا استجابة فيزيولوجية بين الفرد والبيئة. هذه النظرة تدعمها رفض المدرسة للمعارف والتحليلات القيمة المعيارية التي لا تخضع للتجربة.

أمّا الطرف المقابل فقد خرج من النظرة الأحادية الجانب لهذا العلم، ورأى أنّ السياسة لا يمكن فصلها عن العلوم الأخرى ولا دراستها بدونها لأنها تهتم بما له علاقة بالمجتمع السياسي والعلاقات السياسية بين أفراده، واتساع وتطور تلك العلوم أفقد السياسة وحدانيتها واستقلاليتها، وما يزيد من تأكيد هذه الفكرة هو تحديد منظمة اليونيسكو لموضوعات علم الساسة عام 1947: النظم السياسة، النظرية السياسة، جماعات الضغط والعلاقات الدولية، حيث نستنتج أنه لا يمكن التسليم بعلم السياسة، بل بالعلوم السياسية. (جاسم، 2018، صفحات 5، 6).

وبإلقاء نظرة تاريخية، نجد أن الاعتراف الدولي بعلم السياسة كحقل من العلوم المعرفية كان من خلال إنشاء مدرسة باريس الحرة للعلوم السياسية عام 1872، ومدرسة لندن لعلم الاقتصاد والسياسة، فاعتماد الدول لهذا العلم كمادة دراسية في الجامعات الغربية زاد من التأكيد الفعلي لبداية اهتمام الدول بهذا العلم.

قبل الحرب العالمية الثانية كان ينظر لعلم السياسة أنه علم متصل مع باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى وأنه لا يوجد موضوع وعلم خاص به، لكن عقب انتهاءها وظهور ظواهر جديدة

لم تكن في السابق على رأسها انقسام دول العالم إلى معسكرين، وهو كان الدافع والفضول المباشر لفتح النقاشات والدراسات حولها.

3. تعريف علم السياسة.

هناك تياران منقسمان بشأن إعطاء تعريف لعلم السياسة:

التيار الأول: صاحب النظرة التقليدية التي تعتبر علم السياسة علم يندرج ضمن العلوم الاجتماعية ويتناول مجموعة من الظواهر والحقائق الخاصة بالسلطة، والقوة، الحكومة، الدولة ومؤسساتها دراسة وتحليلا.

التيار الثاني: يرى أن السياسة فرع من العلوم تهدف للكشف عن القوانين التي يرى أنها تفتقد لقواعد ثابتة والبحث عن حقائقها مثل العلوم الطبيعية، غير أن هذا التيار فشل في تحقيق هدف إيصال علم السياسة إلى مصاف العلوم الطبيعية.

ويرجع اختلاف الأطروحات الخاصة بتعريف علم السياسة إلى اختلاف تصور كل طرف لهذا العلم، فهو إما:

- تصور علائقي: يحدد علاقة خاصة تختلف عن العلاقات المجتمعية الأخرى.
- تصور دينامي: يعطي مفهوم الدولة خصوصية في كل مظاهرها.
- تصور مؤسسي: ينتمي للمفهوم التقليدي الذي يركز على الدولة: مؤسسة المؤسسات.

حيث يمكن رصد هذه التعاريف كما يلي:

- تعريف جامعة كولومبيا: هو علم دراسة المؤسسات وسلوك السياسيين، بمعناه هو اهتمامها بدراسة عملية الحكم والمؤسسات المسؤولة عن ذلك بأنواعها سواء الرسمية أو غير الرسمية، إضافة إلى دراسة الأنشطة السياسية للأفراد كالتصورات في الانتخابات ...
- يعرف بوريغوا دافيد أستون أن علم السياسة هو الذي يعني بدراسة التوزيع السلطوي للقيم على الجماعات المكونة للمجتمع، ويطلق عليها أيضا بالتعاضدية السياسية.
- السياسة بشكل عام: نشاط إنساني يقوم به الجميع.
- السياسة كعلم: علم له قواعد وقوانين، حيث يمكن البحث في حقوله ودراسة بعد الظواهر السياسية والتنبؤ ببعض النتائج.
- السياسة كفن: عرفت بأنها علم فن حكم الدولة، وتحتاج إلى مهارة في استخدام السلطة وممارسة الاستدلال الحدسي هي (فن ممارسة الحكم).
- السياسة كقوة: الصراع بهدف السلطة والمحافظة عليها.
- السياسة كعقيدة: انتشرت في اتحاد الدول الاشتراكية باعتبارها عقيدة. (محمد، 2019، صفحات 11، 12).

4. تطور علم السياسة:

مر علم السياسة بخمسة مراحل:

المرحلة الأولى: المرحلة الفلسفية 5 ق م- 18 ق م: (Chaturvedy, 2005, p4)

كانت مجمل الأفكار في هذه المرحلة تنصب حول ما يجب أن يكون وليس ما هو موجود، ومعظم المواضيع التي كانت تعالجها تدور حول الحرية والديمقراطية انطلاقا من مقدمات ميتافيزيقية خيالية مثل ما جسدّه كتاب المدينة الفاضلة لأفلاطون. وتنقسم هذه المرحلة إلى 3 مراحل أيضا:

- من القرن الـ 5 ق م إلى القرن الـ12 ق م: بدأت المعرفة فيها بمقدمات ميتافيزقية خيالية.
- العصر الوسيط: سيطرت فيه الكنيسة على المعارف من خلال مقدمات لاهوتية أخلاقية.
- عصر التنوير في القرن الـ 16م: انسلخ فيه العلماء من الفلسفة والدين وأصبحوا يعالجون القضايا وفق منطق واقعي بعيد عن التجريب مثل كتاب الجمهورية لجون بودان وأكثر على هذا الاتجاه هو اختصاره على الفلسفة الغربية وتجاهل كل ما يقع خارجها.

المرحلة الثانية: المرحلة القانونية: (Chaturvedy, 2005, p4)

بقية الأفكار على ما هي عليهم كما في المرحلة السابقة، التركيز على ما يجب أن يكون عليه، لكن هذه المرة من زاوية قانونية دستورية، من خلال استخدام الإجراءات والقواعد القانونية الدستورية في دراسة البناء والمؤسسات المشكلة للدولة، ومما زاد من سيطرة هذا الاتجاه هو بروز الثورة الفرنسية ومفكرها على رأسهم مونتيسيكو ونظرية الفصل بين السلطات من جانب قانوني، ولكن يعاب على هذا الاتجاه:

- تجاهل كل ما هو خارج الإطار القانوني والدستوري، وأصبح معيار النظم السياسية هو مطابقتها للمعايير الدستورية والقانونية.
- يرى أن كل العمليات السياسية ما هي إلا مجموعة حقوق تقابلها مجموعة من الواجبات متجاهلا كل العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية الأخرى.

المرحلة الثالثة: المرحلة الواقعية: (Chaturvedy, 2005, p13)

تزامنت مع الثورة الصناعية أواخر القرن 18 بداية 19م، فيها بدأت الدراسات السياسية في الانتقال من دراسة ماذا يدل أن يكون إلا ما هو واقعي ومحاولة في تغييره، حيث بدأت المدارس الوضعية بالاستغناء عن دوري الفلسفة والكنيسة والأفكار، مما ساهم في تطور العلوم التطبيقية ومن مميزات هذه المرحلة:

- دراسة الواقع كما هو ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل.
- إعطاء دور للمتغيرات ومحددات العملية السياسية وتفاعلات البناء المفكرة للأنظمة السياسية والابتعاد عن الوصف القانوني الصوري.
- لكن يعاب عليها:
- غياب مناهج وأدوات بحث عن علمية تجريبية.
- سيطرة النظرية الأيديولوجية على المجهودات العلمية.
- فشل مساعي التعميم والإبقاء على المركزية الأوروبية في إجراء الأبحاث والدراسات

المرحلة الرابعة: المرحلة السلوكية: (Chaturvedy, 2005, p24)

كانت نقطة التحول في تطور العلوم الاجتماعية والسياسية خاصة لما إضافتهم من موضوعية ودقة وقياس وقدرة على التنبؤ في هذا المجال، ولقد تميزت بـ:

- الابتعاد التام عن المناهج التقليدية.
- الاعتماد على الدراسات السياسية المقارنة والتفكير الامبريقي في الدراسة والبحث.
- استعمال التعبير الرقمي في كل الظواهر السياسية أي المناهج الكمية.
- دراسة الأنشطة والتفاعلات السياسية الأخرى بعيدا عن الوصف الخارجي للمؤسسات كوحدة تحليل أساسية

المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد السلوكية: (Chaturvedy, 2005, p65)

ظهرت لعد سلسلة الانتقادات التي تعرضت لها، أولها كان من طرف المفكر الأمريكي دافيد ايستون الذي رأى بداية انحراف في الدراسات السياسية بعيدا عن معناها الحقيقي، ومن بين هذه الانتقادات:

الدراسات التي كانت في مرحلة السلوكية كانت تدرس المواضيع والظواهر السياسية وتكتفي بوصفها فقط دون مقاصد أيجاد حلول لها.

المحور الثاني: علم السياسة: الموضوع والمنهج:

في شهر سبتمبر 1948 عقدت الندوة العلمية بباريس، بمبادرة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، حيث ضمت مجموعة متميزة من العلماء والباحثين في هذا الميدان، لرسم المعالم العامة لهذا العلم، ولقد أدرجت ضمنه تصورها للقضايا التي يتناولها هذا العلم، والتي شملت المواضيع الآتية:

- النظرية السياسية وتشمل: تاريخ الأفكار السياسية.
- النظم السياسية وتشمل: الدستور- الحكومة المركزية- الحكم الإقليمي أو المحلي- الإدارة العامة- وظائف الحكومة- الاقتصادية والاجتماعية- النظم السياسية المقارنة.
- الأحزاب والفئات والرأي العام وتشمل: الأحزاب السياسية- الفئات والجمعيات مشاركة المواطنين في الحكم والإدارة- الرأي العام.
- العلاقات الدولية وتشمل: السياسية الدولية- التنظيمات والإدارات الدولية- القانون الدولي.

أما بخصوص المناهج فترتكز العلوم السياسية على ما يلي:

- المنهج الاستنباطي: هو المنهج الذي تتولد فيه النتائج عن ثوابت بديهية أو مصادر أو تعريفات عن طريق الاستدلال، ويقوم هذا المنهج بتحليل الثوابت إلى مكوناتها البسيطة حيث يسقط صحة الجزء من خلال صحة الكل.

- المنهج الاستقرائي: يبدأ هذا المنهج من الحكم على الجزء ثم يتجه إلى الكل، فالباحث هنا يلاحظ الظاهرة ويكون في إجراء التجارب عليها، ثم ينتقل إلى وقائع مماثلة يستقرئها بكل جزيئاتها الممثلة لظاهرة الأولى.
- المنهج الوصفي: هو المنهج الذي يقوم على وصف الظاهرة دون أن يفعل تفسيرها أو تحليلها، حيث بدأت البحوث الوصفية في منتصف القرن التاسع عشر عندما وصف الرحالة الأوروبيون منابع النيل والقبائل الإفريقية، وينقسم إلى وصفي تحليلي (يصف الظاهرة ويحللها) ومسح، يتبع له أيضا منهج دراسة الحالة وخطوات المنهج الوصفي صياغة المشكلة في إطار نظري وفي شكل تساؤل وصياغة الفروض العلمية لحل المشكلة وإجراء الملاحظة على الظاهرة واختبار الفروض والوصول للنتائج.
- المنهج المسحي: يعتبر أحد أنواع المناهج الوصفية حول الظواهر والمشكلات المعرفية، وتكمن خطواته في البداية من تحديد الهدف ونوع وطبيعة المشكلة مراد دراستها وتحديد مجتمع البحث وتصميم استمارة الاستبيان ومعالجة البيانات الواردة في الاستمارة، أي مراجعة صحة الملء ودقة الإجابات وتحليل البيانات والخروج بنتائج كما أن يستند هذا المنهج الملاحظة والمقابلة والاستبيان.
- المنهج التاريخي: وهو عملية دراسة الإحداث الماضية بهدف الوصول إلى حقائق وتعميمات الحالية ويعتمد على الوثائق التاريخية كأداة وبينة، أما خطواته فتبدأ باختيار الموضوع وتحديد المشكلة وصياغة الفروض التاريخية وجمع المعلومات والبيانات ونقض المادة الوثائقية.

- منهج دراسة الحالة: هو أحد أنواع البحوث الوصفية وأدواته الملاحظة والمقابلة والاستبيان. (محمد، 2019، ص 22).

المحور الثالث: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى:

علم السياسة وعلم الاقتصاد:

هناك تعريف حديث يقول أن علم السياسة هو علم القوة، بينما يعرف علم الاقتصاد بأنه علم الثروة، وهذا نسبة للأفكار التي جاءت بها المفكر الاقتصادي آدم سميث في كتابة ثروة الأمم، حيث يعتبر الاقتصاد انه العلم الذي يبحث في كيفية إشباع حاجيات البشر من خلال استغلال الموارد المتاحة باختلاف أنواعها.

يتقارب العلمان مع بعضهما من خلال مجموعة من الجوانب تتلخص في مجملها حول دور السلطة الحاكمة في تسيير الجوانب الاقتصادية في الدولة، لانعكاسات هذا الوضع على حياة الاجتماعية سواء (بالسلب أو الإيجاب)، نظرا للدور ومكانة الجانب الاقتصادي في حياة الدول. (حسن، 1995، ص17)

نتيجة التدخل الواضح بين الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتأثير كل منهما على الأخر تظهر العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، فالكثير من الأحداث التاريخية كالحركات الاستعمارية والثورات التي حدثت في أنحاء متفرقة في العالم كانت الظروف الاقتصادية محركها سواء للحصول على الموارد أو

لتصريف الفائض منها. هذه العلاقة المتصلة بين العلمين أنتجت علما مستقلا يعالج مثل هذه المواضيع والمتصلة بها كالتوزيع الدخل والثروة والضرائب يعرف بالاقتصاد السياسي.

وما يزيد من صلة الرابطة بين العلمين هو وجود علم قائم بذاته يسمى علم الاقتصاد السياسي تعتمده ضمن برامجها.

علم السياسة وعلم الاجتماع:

ينعكس البناء الاجتماعي والطبقي في الدولة بشكل ايجابي أو سلبي على الاستقرار من عدمه فيها فالاتساع الهوة بين الطبقتين العليا والسفلى يؤدي في تآكل الطبقة الوسطى ما يعني ذلك انفجار الوضع وبالحديث عن التنشئة السياسية للفرد داخل المجتمع أيضا يكون للمؤسسات الاجتماعية رفاق الدور الأكبر في ذلك، وما يؤكد من ارتباط هذين العلمين ببعضهما البعض هو تأسيس علم الاجتماع السياسي الذي يعني بشكل خاص بكل ما يربط الشأن السياسي بالشأن الاجتماعي. (علاء، 2018، ص13).

علم السياسة وعلم الجغرافيا:

يدرس علم الجغرافيا العلاقة بين الإنسان وبيئته الجغرافيا التي ينتمي إليها وهي نفسها التي تعتبرا علم السياسة من مرتكزات قيام الدولة إلى جانب السلطة والجبهة الشعبية التي تمارس عليها هذه السلطة.

ومن هذه الفكرة يظهر نقطة التقاء بين العلمين فالإنسان أو الدولة عموما يتأثران كثيرا بالمحيط الطبيعي الموجودان فيه من تضاريس ومساحات مائية ومناخ ومصادر الثروة الجوفية والطبيعية ...، هذه العلاقة أصبحت تربط بين هذين الحقلين المعرفيين أصبحت تعرف حاليا بعلم الجيوبولوتيك الذي يهتم بدراسة علاقة التأخير والتأثر بين الموقع الجغرافي والدول.

ويرجع المفكرون بروز هذا العلم إلى المفكر ابن خلدون حينما تحدث عن إثر العوامل الجغرافية والطبيعية على الدول مفرقا بين من تقوم على ضفاف الأنهار وتلك الموجودة في قلب الصحراء. (النجف، 2011، صفحات 37، 38).

علم السياسة وعلم التاريخ:

يعد التاريخ بالنسبة للسياسة بمثابة السجل الخاص بالبيانات والمعلومات السياسية التي تستفيد منها السياسة في صياغة القواعد وفهم الواقع وتحليله، وكفرع منهن يهتم التاريخ الدبلوماسي بالعلاقات السياسية الخاصة بالدول، كقاسم مشترك بين العلمين.

علم السياسة وعلم الانثروبولوجيا:

يدرس علم الانثروبولوجيا الأجناس البشرية وتطورها وعلاقتها مع بيئتها ويرجع الفضل لهذا العلم في الكشف عن كثير من الحقائق المعلومات التي ساهمت في صياغة النظريات مثلما قامت به أبحاث هذا العلم في تسهيل معرفة أصل نشأة للدولة وتطوره مؤسستها. (حسين، 1995، ص20).

علم السياسة وعلم القانون:

يلتقي العلمان في اهتمامهما بالقواعد لحياة الإنسان في جميع المجالات خاصة تلك التي تكون الدولة طرف فيها، إضافة إلى أنه لا يمكن أن تصبح هذه القوانين سارية المفعول إذا لم تمر عبر القنوات الرسمية السياسية الثلاث في الدولة: التشريعية والتمثيلية والقضائية.

وبشكل عام يمكن القول إن علم السياسة يجد علاقته مع القانون بشكل مباشر مع القانونيين الدستوري المحدّد لمبادئ ونظم الحكم في الدولة والقانون الدولي الخاص بعلاقة الدولة مع باقي الدول. (علاء، 2018، ص13).

علم السياسة وعلم النفس:

رغم حدثت العلاقة بين الحقلين التي تعود إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، غير انه أصبحت له أهمية كبيرة في عديد الأنظمة، وبشكل خاص في دراسة القيادة السياسية والنفسية سواء نفسية في الحكام حتى المحكومين خلال دراسات الرأي العام، وتعتبر الولايات المتحدة في اعتماد التحليل السيكولوجي في الدراسات السياسية.

المحور الرابع: موضوعات علم السياسة.

1/ الدولة:

تعريف الدولة:

تعرف الدولة على ثلاث مستويات كما يلي: (James Crawford, 2005, pp15- 24)

على المستوى الاجتماعي: الدولة هي مجموعة من الناس يعيشون في منطقة محددة ويخضعون للحكومة. هذا التعريف مشابه لتعريف الطبعة الأولى من قاموس الأكاديمية الفرنسية لعام 1696، الذي يعرف الدولة بأنها "حكومة شعب يعيش تحت سيطرة أمير أو في جمهورية".

المستوى التنظيمي: فهو شكل من أشكال التنظيم الذي يستخدمه المجتمع لتوجيه وإدارة نفسه. كما تعين الدولة مجموعة من الأشخاص يوافقون على فرض أمر على أنفسهم بشروط معينة.

المستوى القانوني: "يمكن اعتبار الدولة مجموعة من الهيئات السلطوية والقيود الجماعية التي تمتلكها الأمة على المواطنين والأفراد بهدف جعل ما يسمى بالمصلحة العامة تسود، وبناء أخلاقي يخدم الصالح العام ".

أما في القانون الدولي، فيُنظر إلى الدولة ذات السيادة على أنها مقيدة بحدود إقليمية محددة، والتي يتم من خلالها تطبيق قوانينها على السكان الدائمين، وتشكلها المؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة،

كما يجب أن تستند شرعية هذه السلطة من حيث المبدأ – على الأقل بالنسبة للدول التي تدعي أنها ديمقراطية – على سيادة الشعب أو الأمة.

ملاحظة:

فيما يخص مصطلح الأمة، فلا ينبغي الخلط بينها وبين الدولة، إلا في نموذج الدولة القومية. كما تختلف الدولة عن الحكومة لأن مفهوم هذه الاخيرة يشمل بعدًا إداريًا وقانونيًا فقط.

مكونات الدولة:

القواعد الفكرية:

خضعت الدولة منذ نشأتها أي مجتمع سياسي منظم لكثير من التحويلات والدراسات والنظريات التي حاولت التعرف إلى ما هي وجودها والدور المطلوب منه، أو موقع الإنسان فيها. والحقيقة أنه لا يمكن فهم طبيعته ومصير الإنسان، كمحور أساسي وحيد لكل نشاط سياسي، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار كامل الأوضاع والظروف المحيطة به داخل ما يسمى بالنظام الاجتماعي.

وقد انقسم الباحثون والدارسون لهذا الأمر،(أي الدولة والفرد)، إلى قسمين فمنهم من ركز اهتمامه على حقوق ومصالح الأفراد اللذين يمثلون جسم الدولة أو المجتمع السياسي، ومنهم من أنكر وجود الإنسان كفرد ليدافع عن المجتمع بكليته، أو بالأحرى عن السلطة التي تحمي هذا المجتمع وتحكمه، وكانت النتيجة أن هؤلاء وقعوا في خطأ التقصير بحق الفرد والدولة، وضحوا بأحدهما على حساب

الآخر، في حين أن المطلوب هو تلك النظرة العميقة للعلاقة الوثيقة التي تربط الفرد بالمجتمع السياسي وتحدد إليه عمل هذا المجتمع انطلاقا من المصالح أعضائه. (Merrien,2006, p4)

فنحن، كما نعلم لا يمكن أن نتصور وجود إنسان سياسي خارج إطار المجتمع كما يقول أرسطو، إلا أن اتفاق عدد من الأفراد للعيش معا، بفعل الحاجات المشتركة، أو العادات المتشابهة، أو حتى الأصل الواحد لا يكفي لإنشاء مجتمع مدني أو سياسي أي دولة. ولذا فإن صفة الدولة لا يمكن أن تنطبق على المجتمعات البدائية كالعائلات الكبرى، والعشائر، والقبائل. فهذه قد تمثل حالات اجتماعية- سلطوية، إلا أنها لا يمكن أن تكون مجتمعات سياسية. فالدولة ليست مجرد تركيب بين الأفراد المرتبطين ببعضهم البعض والخاضعين للسلطة لشخص واحد يحكمهم في ظروف خاصة، وإنما هي جسم منظم تجري فيه حياه واحده تحكمها إرادة عامة. أي أنها مجتمع متحد في ظل قوانين، وللسلطة العامة المكلفة بتنفيذ هذه القوانين وتمثل، بنظر كل فرد، المجتمع بأكمله.

إن عدم وجود القوانين والسلطة القادرة على فرض هيبة هذه القوانين وتنفيذها ينفي صفة الدولة، بمعناها الحديث، عن المجتمع فبغياب القانون يصبح الشخص الحاكم سيدا مطلقا، ويتحول الخاضعون له إلى مجرد عبيد، وانتقاء السلطة القوية جدا لجعل القوانين تحترم الجميع يؤدي إلى إلغاء معنى هذه القوانين، وإلى دفع المجتمع أكثر فأكثر نحو التفكك، والقول بالسلطان أو السلطة لوحدها لا يعني القول بالدولة. وحتى بوجود قائد أو رئيس فإن السلطان والسلطة السياسية بقيت مسائل شخصية محكومة بضرورات الحفاظ عليها وثورتها.

العناصر المادية:

المجتمع السياسي هو تجسيد لحالة إنسانية-جغرافية، ولذا فإنه يتكون من عناصر مادية تعكس حقائق الجوهرية. وهذه العناصر هي الإقليم، والشعب، والسلطة.

الإقليم أو الأرض:

يشكل الإقليم الشرط الأول من شروط وجود الدولة، حيث يستحيل تصور قيامها بدونه. وهو تلك الرقعة من الأرض التي تختص بها كل دولة لتمارس فيها نشاطها الحيوي على وجه الدوام والاستقرار وهو أحد العناصر الأساسية للدولة، وبدونه لا يمكن لأية جماعة مهما أوتيت من كثرة، أو قوة، أو ثروة أن يكون لها كيان سياسي مستقل وأن تقوم كدولة.

وللإقليم قيمة وجدانية كبرى في نفوس الشعب الذي يقطنه، إذ غالبا ما يرتبط تحديد الهوية الوطنية لهذا الشعب بالمنطقة الجغرافية، أو الأرض التي يتواجد عليها منذ مراحل متباعدة في التاريخ، ولاسيما أن هذه الأرض تضم تراثه وذكرياته، وتمنحه ذلك الشعور الخاص بالأمان والاستقرار الذي يحتاجه.

ونظرا لارتباط الدولة بالإقليم، فقد أفرد القانون الدولي حيزا كبيرا لمناقشة صلاحيات الدولة على إقليمها لمعرفة الحدود التي تتوقف عندها هذه السلطة، وفي هذا المجال يورد الأستاذ لويس كافاريه louis cavaré ، ثلاث نظريات لكبار الفقهاء: (Chaturvedy, 2005, pp 107- 108)

النظرية الأولى، الإقليم –الموضوع territoire-objet: وهي ترى أن الإقليم هو موضوع سلطة الدولة مثلما أن الملك الخاص هو موضوع التملك من الأفراد. وكما يستطيع الفرد التصرف بملكه كما يشاء، كذلك تستطيع الدولة التصرف بإقليمها بدون تقييد خارجي لإرادتها.

النظرية الثانية: الإقليم-العنصر Territoire-sujet: تقول بأنه لا يمكن فصل الإقليم عن الدولة باعتباره أحد العناصر المكونة لها. فالإقليم هو الدولة نفسها كما نراها داخل حدودها بغض النظر عن اتساع أو ضيق الرقعة التي تقوم عليها.

النظرية الثالثة: الإقليم-الحد Territoire-limite: وقد أخذ بها المفكر الفرنسي ميشو Michoud الذي يرى بأن الإقليم ليس مادة لسلطة الدولة. فالدولة تستطيع داخل هذا الحد، فرض نفسها كما تشاء، في حين أنها تصبح عاجزة عن ذلك كليا خارجه أي أن الحدود هي الخط الفاصل الذي لا تستطيع الدولة اجتيازه لممارسة سلطتها.

الشعب أو السكان la population:

السكان هم العنصر الأساسي الثاني في تكوين الدولة ومبرر وجودها. وكما لا يمكن تصور دولة بدون أرض، كذلك لا يمكن تخيل وجود هذه الدولة بدون شعب. فهذا الأخير هو الذي يكون الجماعة السياسية التي ينبثق منها النظام.

وعلى غرار تباين مساحة الأرض، فإن عدد السكان لا يلعب أي دور في الوضع القانوني والسياسي للدولة. فنحن دولة يتجاوز عدد سكانها المليار إنسان كالصين، مثلما قد نجد دولة أخرى لا يتعدى

عدد سكانها بضعة آلاف، ويمكن أن تتنوع فئات السكان من دولة للأخرى. فتكون متقدمة في السن كما هي الحال في معظم دول أوروبا، أو شابة كما هو واقع الأمر في كثير من الدول النامية.

وينقسم السكان إلى ثلاث أنواع: الوطنيون، والأجانب، والأقليات.

الوطنيون: هم أولئك الذين يحملون جنسية الدولة بفعل روابط الدم، أو عنصر الإقامة (جنسية الأرض)، وهم يشكلون الغالبية العظمى في الدولة. وتقوم بعض الدول بالتمييز، على صعيد التمتع ببعض الحقوق كالترشيح في الانتخابات، وممارسة الوظيفة العامة، بين المواطن الذي يملك جنسية الدم، وبين الوطني الذي يملك جنسية الأرض، حيث تشترط مرور فترة زمنية معينة، خمس أو عشر سنوات، للوصول إلى المساواة التامة في الحقوق.

الأجانب: هم الأشخاص الذين يحملون جنسية دولة أخرى، والمقيمين بصورة مؤقتة على أرض دولة ثانية لغرض عمل، أو الزيارة، أو لأي سبب آخر. وهم يتمتعون مبدئيا بمعظم الحقوق والحريات التي يتمتع بها الوطنيون، كحرية المعتقد، والسكن، والانتقال، والمساواة أمام القضاء، والحق باستخدام بعض المرافق العامة، كالنقل مثلا، أو الاستفادة من خدمات عامة أخرى. وبالمقابل فإن للدولة ملء الحق برفض بعض الحريات الأساسية للأجانب، كحرية التظاهر، والتجمع، والاشتراك بالأحزاب، أو الحصول على تعليم خاص من شأنه أن يؤثر سلبا على الحياة العامة في البلاد.

الأقليات: (الفئة الثالثة من السكان) وهي تلك الجماعات البشرية التي وجدت نفسها، لأسباب اقتصادية، أو عسكرية، أو سياسية، (كالتعديلات الجغرافية الإقليمية)، تعيش وسط غالبية كبرى من سكان دولة تختلف عنها من حيث اللغة، أو العرق، أو الدين.

السلطة السياسية:

وهذا هو العنصر الثالث المؤسس لدولة، إذ يستحيل وجود الدولة بدون السلطة التي تقوم على مبدأ الأمر والإكراه. وسلطة الدولة هذه مستقلة كليا عن أي سلطة أخرى، واستقلالها هذا هو آحادي الجانب، فهي مستقلة عن أي أمر آخر، في حين أن لا شيء مستقل عنها بمعنى أن كل الأفراد والمؤسسات المتواجدين تحت سقفها يتوجب عليهم الخضوع لشروط أمنها ووجودها نفسه. لأننا عندما نقول بأن الدولة هي المجتمع نفسه، أو هي مجموع المواطنين، أو أنها لوحدها تمثل كامل الحقوق والمصالح المشتركة بينهم، فهذا يعني أنه يستحيل وجود أي شيء ضمنها أكبر منها.

وبما أن الدولة هي التسجيل القانوني للامة فان عليها تولي تنظيم هذه الأمم من الناحيتين عن طريق السلطة السياسة تمكنها من ضمان استمرارها على المستوى الداخلي وحمايتها على المستوى الخارجي.

2/ السلطة:

ماهية السلطة:

مفهوم السلطة:

قلنا منذ البداية، أن علم السياسة هو علم السلطة والدولة في آن واحد، نظرا للتلازم الوثيق بين هذين العنصرين واستحالة دراسة أحدهما بمعزل عن آخر. فنحن لا يمكن أبدا أن نتخيل وجود دولة بلا سلطة، أو سلطة بالمعنى القانوني، بدون إطار مؤسساتي–اجتماعي تمارس فيه.

ويعدد لنا جان مينو أقوال المفكرين التي تشدد على الظاهرة للسلطة، وينقل عن وليم روبسون قوله بأن " علم السياسة يقوم على دراسة السلطة في المجتمع وعلى دراسة أسسها وعملية ممارستها وأهدافها ونتائجها". (جان، 1967، ص86).

وعن ليبهولز قوله بأن " السلطة هي القدرة على فرض إرادة بطريقة مباشرة أو غير مباشر على كائنات بشرية". أو أن " علم السياسة هو علم كامل للسلطة يصبح موضوعه دراسة التأثير ودراسة من يمارس هذا التأثير. (جان، 1967، ص88).

فالسلطة، كما يقول جورج بيردو، هي شرط أساسي للنظام، وهي مولدة للحرية الفردية والعامة، باعتبار أن هذه الحرية ليست ممكنة إلا في النظام الاجتماعي نفسه. أي في الخيارات الإنسانية التي يلتزم بها الأفراد بملء إرادتهم، والتي تدفعهم للتمسك بالشرائع الأخلاقية النابعة من القيم المترسخة في وجدانهم. وعلى هذا الأساس تصبح السلطة تلك القوة الناجمة عن الوعي الإنساني، والموجهة لقيادة جماعة في بحثها عن الخير العام، والقادرة، والحالة هذه، أن تفرض على أعضاء الجماعة الموقف الذي تريده، أي أنها قوة في آن واحد.

ب–وظيفة السلطة:

يتحدد مضمون السلطة دائما بالغاية التي وجدت من أجلها. أي بالدور الذي يتعين عليها القيام في إطار المجتمع، والواقع أن السلطة ليست مفهوما مجردا، وإنما هي حقيقة واقعة تبرز بصورة جلية في الدولة الحديثة من خلال المؤسسات الدستورية والسياسية، من هنا الأمية الكبرى التي يعلقها فقهاء القانون وعلماء السياسة على طبيعة وظيفة هذه المؤسسات باعتبارها القاعدة الموجهة لعمل النظام السياسي. فبمقدار ما تكون هذه المؤسسات مستقلة عن بعضها البعض ضمن إطار من التعاون والتكامل بمقدار ما يتجه النظام نحو الديمقراطية التي يجد فيها الفرد مجالا رحبا لتعبير عن طاقاته وإمكاناته وتفتحها وتطورها. وبالمقابل، فإن تمركز هذه المؤسسات في أيد واحدة يعني، بكل بساطة، القضاء التام على الحرية بكل أشكالها، والاتجاه بالنظام نحو التعسف والطغيان. (Kuran, 1989, p42)

من هنا، فإن السلطة التي وجدت أصلا بواسطة الإنسان من أجل الإنسان يجب أن تقوم بشتى مؤسساتها بمهمة مركزية واحدة ألا وهي السماح للفرد بتحقيق إنسانيته، أي الطبيعة التي فطر عليها، وهذا لا يكون برأينا، إلا من خلال أمرين جوهريين: تكريس مفهوم الحقوق وفكرة القانون من جهة، وتجنيب المجتمع مختلف أشكال العنف من جهة ثانية كي يتمكن من بلوغ الغايات التي وجد من أجلها.

ومن هنا، دقة التمييز بين العدالة والإنصاف في عمل السلطة، فالعدالة تتوجه للحق المكتوب الذي يتطلب إرغاما قانونيا لتنفيذه واحترامه. في حين يتركز الإنصاف على الحق الذي لا يتضمن أية قوة إرغام، والذي لا يعترف به كلا من قبل لعقل والضمير.

وفي كل الأحوال، فإن فكرة العدالة تبقى واحدة. فهي إما أن تبقى ساكنة في عمق نفوسنا، وإما أن تجد لها دعما خارجيا، وتظهر بشكل واضح في لمؤسسات المدنية والسياسية، حيث تتجلى إرادة السلطة في القوانين التي تسنها، والتنظيمات التي تقررها.

وكي تتمكن عدالة السلطة من القيام بوظيفتها على أكمل وجه فإن عليها القضاء على التعسف بكل أشكاله وبذل الجهد لإزالة فوارق اللامساواة في الأوضاع الاجتماعية–الاقتصادية. صحيح أن هذه السلطة لا تستطيع شيئا حيال الفوارق الطبيعية بين الأفراد، إلا أنها قادرة على التخفيف إلى مدى كبير من حدة التناقضات القائمة بين الناس.

ج– أسس السلطة:

إن الحديث عن وظيفة السلطة يستتبع لزاما البحث في ماهية الإرادة الشعبية التي تجعل منها روح النظام السياسي، وتمكنها من تسيير مؤسساته والإشراف عليها، فهذه الإرادة هي التي تمنح السلطة سبب وجودها، وترفدها بتلك الهالة من القداسة التي تؤسس فيها لنوع من الاقتدار الذي لا يمكن مقاومته.

والعلاقة بين الشعب والسلطة ليست تراتبية يتقدم فيها أحدهما فيها أحدهما على الآخر، وإنما هي جدلية– تداخلية تنعكس فيها أوليات مساراتها، والتحولات التي يمكن أن تطرأ عليها، بصورة متبادلة، فالشعب يقيم السلطة ويخضع لها، والسلطة تستمد قوتها من الشعب وتلتزم بمصالحه، والانسجام السياسي العام في المجتمع لا يمكن أن يتحقق غلا بالتلاؤم بين الطرفين، فالشعب، هو السيد، وإرادته

هي التي تنشئ السلطة وتحدد لها الصلاحيات التي تعمل بموجبها. وليس هناك من سلطة ممكنة في المجتمع إلا على الشكل الذي يرغب به الشعب. وكل سلطة تخرج عن إطار الرضى الشعبي لابد من أن تؤول إلى الاندثار، ويتم استبدالها بنمط آخر يجسد طموحات الجماهير. ويتجلى دور الشعب هذا في صنع السيادة الوطنية من خلال ما نقرأه في معظم الدساتير الحديثة التي تنص بوضوح على أن إرادته عي التي تقيم السلطة وتمهرها " بالسلطان الذي لا يقر بسلطان أعلى منه أو مساو له"، أي السيادة.

وما من شيء يحد من هذه السيادة، التي لا تقبل أي شكل من أشكال التجزئة أو التنازل، سوى الدستور باعتباره مصدر كل القوانين في الدول الحديثة، فالدستور هو الذي يرسم أعاد السلطة، ويحدد صلاحيتها.

بيد أن المشكلة التي تطرح بالنسبة للأنظمة الديمقراطية هي من نوع آخر. فديمقراطية النظام السياسي لا تحدد فقط بحسب الأهداف التي تقوم من أجلها، وإنما طبقا للأسلوب الذب يتبعه في بلوغ الأهداف. أي أن التزام السلطة بمبدأ سيادة القانون وخضوعها التام له، واحترامها لحقوق الفرد الطبيعية هو الذي يؤكد على ديمقراطيتها، وهي بالمقابل تبرهن عن إطلاقيتها وتعسفها عندما تنتهك القانون وحقوق الفرد بهما عرض الحائط.(Kuran, 1989, p59)

أشكال السلطة:

النموذج الأول: السلطة المغفلة أو المستترة le pouvoir anonyme:

قد يكون من الصعب علينا تحديد الشكل البدائي للسلطة، أي مع ظهور التجمعات البشرية، إلا أن هذا الاتجاه العام يميل صوب الإقرار ببداية هذه السلطة مع على عائلته، ومن ثم اتخاذها، مع مرور الوقت طابعا أشمل يعم المجتمع بأكمله. أي أن المجتمع البدائي كان يعرف شكلين من السلطة: الأول على مستوى العائلة، صغيرة كانت أم كبيرة، والثاني على مستوى أرباب العائلات المتساوية في ما بينها. والتي تقوم على الرضى المتبادل إنطاقا من الخضوع لعادت واحدة منشئة لأعراف تحدد التصرف تجاه كل ظرف، وتتغير طبقا للأوضاع المستجدة. (Merrien, 2006, p35)

وبمعنى آخر أن السلطة لم تكن المجتمع لم تكن متمثلة بشخص واحد وإنما بالمجتمع ككل الذي كان يمارسها على نفسه انطلاقا من العادات والتقاليد والتصورات الغيبية ذات المنحى الديني والتي كانت تحدد لهذا المجتمع طقوسه الخاصة بالمقدسات والمحرمات.

النموذج الثاني: السلطة الفردانية le pouvoir individualisé:

السمة الأساسية لفردانية تتمثل بتركيزها لكل الطاقة المبدعة والخلاقة لفكرة القانون في أيدي شخص أو أقلية ترمز إليها.

ويلعب الشخص أو القائد دورا خاصا في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي السياسي، فذكاؤه وجرأته، وحكمته، هي كلها وسائل تغني السلطة، وتبرر هيمنتها، وتزيد من فعاليتها.

إن فردانية السلطة تتلاقى مع المرحلة التي كانت فيها الجماعات المختلفة في مواجهة حادة، مع بعضها البعض، ناتجة عن بروز مفهوم الملكية وترسخ قيمتها، وهذه حقيقة واقعة فالجماعات التي كانت تعيش في مرحلة المشاعية لم تعرف صراعات السيطرة، والتوسع، الناجمة عن قوة، وغلب على مواجهتها الطابع الشخصي أو الفردي الضيق الذي بقيت آثاره محصورة في حدود الأفراد المتنازعين.

وهذا ما يفسر لنا كيف أن القائد، في مرحلة السلطة الفردانية هذه، كان بالضرورة إما فاتحا، في حال امتلاكه ما يلزم من قوة لذلك، وإما مدافعا عن أرضه وشعبه ضد طموحات ومزاعم الجماعات الأخرى.

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن السلطة الفردانية لم تتخذ نفس الشكل في كل الأماكن والظروف. فهي تراوحت بين زعيم العصابة، والسيد الإقطاعي، وقد تميزت غالبا بسيادة الروح الإقطاعية التي تقوم على التبعية والولاء الشخصي، فالشخص يستمد سلطته من قوته الذاتية، وليس من قوة الكيان أو الدولة التي يحكمها.(Merrien, 2006, p37)

-النموذج الثالث: السلطة المتأسسة أو الدولة le pouvoir institutionnalisé:

السلطة المؤسسة هي تلك التي تتخذ الصفة القانونية للدولة، أي هي الإطار الذي يرفض فيه الوعي السياسي للمحكومين اعتبار قيام التنظيم الاجتماعي على إرادة شخص واحد. والتطابق بين أفكار القائد، وبين تطلعات الكتلة أو رضاها عن عمله لا يكفي، بنظر الجماعة، لتأسيس سلطته.

وهذه السلطة المتأسسة مبدئيا لتلبية المطالب الحيوية للجماعة تصبح عاجزة عن ذلك عندما يتطور المجتمع، مما يؤدي إلى عدم استقرار في ممارسة الوظيفة الحكومية.

إن عملية تكوين المؤسسات عي التي تؤدي إلى الفصل بين سلطة القائد أو الحاكم، وبين إنشاء الدولة المالكة للسلطة، فالسلطة هنا تنقل من شخص الحاكم إلى المؤسسة الحكومية التي تصبح المالك الواحد لهذه السلطة.(Merrien, 2006, p39)

3/القوة والقدرة

تفهم القوة بانها: "قوة الفعل التي تعني "امتلاك القدرة" أو "امتلاك إمكانية القيام بنشاط معين للإدراك، إلخ"، فهي في الأساس مفهوم علائقي أين يمكن استخدام السلطة على مادة، وهي ظاهرة تنبثق من حالة معينة .

من ناحية أخرى، فإن العنف هو استخدام أو تنفيذ قوة، نوع من التصرف، وعندما تفرض القوة نفسها في أغلب الأحيان تعتبر تهديدًا فقط، وغالبا ما يكون ضمنيا.

فاذا اقترنت القوة بالسلطة تنصرف إلى إنتاج شكل من أشكال طاعة الأوامر بين الفاعلين. ومع ذلك، فإن القوة لا تُفهم فقط في بعدها الرأسي، فقد وضع الفلاسفة والمنظرون الحديثون مسألة السلطة والشرعية السياسية في جوهر قضاياهم.

في الواقع السلطة محدودة بطبيعتها، وتستند إلى الموافقة: أي انها علاقة غير متكافئة تقوم جزئيًا على التزام الأطراف المتعاقدة بآثارها، ويعتبر هذا التشابك بين السلطة والحق؛ الإرث الرئيسي للنظريات الحديثة المتعلقة بحرية الأفراد في طاعة السلطة أو عدم طاعتها. علاوة على ذلك، فإن مسألة التنازع على السلطة هي نتيجة مباشرة للحد من هذا الأخير "لا توجد قوة لا تعرف أي نزاع" يمكن أن يكون مصدر هذه الخلافات هو القانون، أو موضوع سياسي معين، وحتى إنكار فكرة السلطة. بالنسبة لبعض الفلاسفة، فإن القوة، على العكس من ذلك، هي علاقة أفقية تمامًا ولا تتشكل إلا في التجربة الجماعية ، ضمن واقع يمكن أن يكون الفضاء العام، حيث يتم إنشاء العلاقات على أساس المداولات والقرارات التي تصبح سياسية فقط عندما يتم تقاسمها بهذه الطريقة. لم تعد مسألة تقاسم الكفاءات تقنية من اللحظة التي توجد فيها السلطة فقط من خلال المشاركة. (Raymond, 2005, p45)

أما فيما يخص القوة السياسية فتطابق مصطلح الديمقراطية التي تؤول الى "سلطة الشعب". والسؤال عمن يملك السلطة (الفرد، الطبقة الاجتماعية، مجموعة الأفراد المكونة بطرق مختلفة، كل السكان)، كيف حصل عليها وكيف يمكن أن يخسرها؟ يحدد المستوى الديمقراطي للنظام السياسي بدءًا من الديكتاتورية إلى الديمقراطية المباشرة.(Raymond, 2005, p62)

وببسيط العبارة يمكن أن تكون القوة فقط توازن قوى (قوة أخلاقية أو قوة جسدية)، لأن المجتمعات البشرية معقدة، وهناك شبكة كاملة من الالتزامات المتبادلة التي تربط الناس ببعضهم البعض، وتجبرهم

على (أو تمنعهم من) التصرف بطريقة معينة عندما يتعرضون لظروف معينة، أو يتعرضون للخطر، وإلا يخسرون كل شيء أو أن يسجنون.

4/ القرار السياسي:

لن نتعرض هذا للقرار السياسي شكلا أساسيا من أشكال القيادة، وحافزا للصراع على السلطة، لأن ذلك مهمة الدساتير التي تحدد طرق تعيين الحكام، وانتخابهم، والصلاحيات الممنوحة لهم في هذا المجال.

وتتبع أهمية القرار السياسي من الانعكاسات التي يتركها على صعيد المجتمع والدولة، فبعض القرارات يمكن أن يكون مصيريا يؤدي إلى زوال الدولة كليا، أو إلى خسرانها لجزء من إقليميا، مثلما يمكن أن يساهم بزيادة قوتها ومنعتها.

واتخاذ القرار هو مسألة صعبة ومعقدة، فكل قرار يتضمن في طياته حدا من المخاطر، وركوب المخاطر هو من حيث المبدأ، عمل إرادي بالدرجة أولى. وتكون المشكلة سهلة عندما تظل محصورة في إطارها الفردي، فالإنسان الذي يقرر المجازفة بماله أو حياته يدرك مسبقا بأن تبعات عمله هذا ستنعكس عليه شخصيا، أو في أقصى الحالات على عدد ضيق جدا من المحيطين به، بينما يختلف الأمر كليا بالنسبة للسياسي الذي يمسك بمقاليد لسلطة، فقراره ليس ولا يمكن أن يكون شخصيا بنتائجه لأنه ينعكس إجباريا على كامل المجموعة التي يتولى حكمها وإدارة شؤونها. (عبوي،2007، ص157)

المحور الخامس: مجالات علم السياسة

1/ الفكر السياسي والنظرية والسياسية

يبدأ الفكر السياسي بآراء تتضح وتبعث بأضواء براقة يتجلى عنها في النهاية فكر ينادي به كتاب يدرسون ويقارنون، ليستخدم مذهبا معينا في سياسة الدولة، وحكم الشعب وتتعارض الآراء و تتناقض لكي تتمخض عن رأي واحد و واضح في الحكم.

إذن فالفكر السياسي هو بالدرجة الأولى تبسيط و تفصيل للواقع من منطلق الملاحظة و التعايش مع الحدث، غير أن هذه الملاحظة و التقرير للواقع إذا دخلت في إطار المنهج العلمي يرقى إلى مستوى الفكر السياسي الذي تتمخض عنه النظرية السياسية، فالآراء و الأفكار و النظريات كلمات مترادفة و هدفها واحد و لكنها تفصل ما بين الآمال و ما يتصوره العقل، و بين العقل و التطبيق. والنظرية هي نهاية المطاف في الآراء والمذاهب فهي ثمرة الملاحظة. أي أنها المعرفة الواقعية والايجابية. باعتبارها نتيجة لتقرير الحقائق

فالفكر السياسي يهتم بتنظيم الحياة من جماعة بشرية ما بصفة متكاملة ومتجانسة ودائمة، ويهتم بالدراسة انطلاقا من كل الجوانب التي لها علاقة بتواجد الفرد، من محيط معين وفي زمن معين وفي تأثيرات معينة من أجل تحديد المفهوم الرئيسي للسلطة وكل ما يدور بها. ومن ثمة يحصل تكامل وتجانس وتلامز ما بين الفكر والنظرية والمذهب السياسي.

حيث أن كل من النظرية السياسية والمذهب السياسي هو عبارة عن نتاج فكر، هذا الفكر إذا كان متكاملا أطلق عليه "نظرية"، وإذا طبق في الواقع وزاد المعتنقون به وفي تطبيقه أطلق عليه مذهب. أما الفكر فهو يقدم رؤى، فإذا ما تمكنت الرؤيا بتشكيلها بناء نظريا متكاملا أصبحت تدل عن نظرية سياسية.

فكرة المجتمع الطبيعي وتطابقه مع المجتمع السياسي الحديث:

بقدر ما كانت الحرية مطلبا ملحا لكل من الطبقة التجارية الجديدة والبورجوازية الصناعية، والتي لم يعد ملائما لهما البناء الاجتماعي التقليدي الوسيط ، لذلك كان العقد عند فلاسفة العقد الاجتماعي (هوبز- لوك) رمزا على ان نظام العصر الوسيط في المجتمع لم يعد الاساس الملائم لقيام الالتزامات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تلك الالتزامات التي تنشا عن الرغبة في حماية الحرية الفردية والملكية الخاصة والأمن والسلام، وهو ما لا يمكن تحفيظه بدون احترام القانون المدني والفضائل المدنية عند الفرد بوصفه حرا والذي يرتكز عليه العقد الاجتماعي، فالفرد الحر والعقد هما اساس المجتمع في الحداثة المبكرة.(فريال، 2005، ص 15)

توماس هوبز (1577 – 1679) نظرية السلطة المطلقة:

المجتمع المدني والمجتمع السياسي في تطابق عند هوبز فلا فارق بينهما، وفي تحقق العقد يكون قيام المجتمع المدني، ومن ثم قيام الحكومة وهو الامر الذي يعيبه هيغل على فلاسفة العقد، ويؤكد على الفصل بين الدولة والمجتمع المدني.

ان آلية بناء المجتمع السياسي او الدولة هي الية بناء المجتمع المدني وهي العقد او الاتفاق، لأنه بدون عقد المجتمع المدني لا وجود للحكومة المدنية.

ويعرف هوبز العقد انه: " التنازل المتبادل او المشترك عن الحق الطبيعي"، و "بدون القبول المتبادل بين الافراد لا يوجد عقد ولا اتفاق " (فريال، 2005، ص 30)

وهذا للانتقال من مجتمع ما قبل العقد (حالة الطبيعية) التي شخصها هوبز بانها الحالة التي فيها: "للإنسان الحق في كل الاشياء" اي انها حالة الحرية التامة بلا ضوابط وقيود وبلا قوانين منظمة او حكومة قوية"، (اي الحكم السياسي كما اعتقد ايضا لوك، وان اختلفا في الشكل والمضمون.) (فريال، 2005، ص 17)

وبناء على تحليل هوبز فان الوجود الممكن للمجتمع في رأيه هو اذا المجتمع المدني، ويعني المجتمع السياسي المنظم في الدولة وعندما يتعاقد الافراد متنازلين عن كامل حريتهم ينشأ هذا الجسم الاصطناعي وهو الدولة، ويمثله حاكم او هيئة لها سلطة مطلقة تمثل كافة الحريات التي تم التنازل عنها مجتمعة ومتلاحقة في ارادة واحدة هي ارادة الحاكم صاحب السيادة.

فتنازل الافراد عن حريتهم بشكل مطلق نتج عنها سلطة مطلقة، ذلك لان حاله الطبيعة افترضت كحاله شر مطلق لا يوجد فيها خير ولنفيها نفيا مطلقا يجب ان تكون هناك سلطة مطلقة غير ملتزمة باي علاقه متبادلة وغير مقيدة باي الالتزام اتجاه المحكومين. (علي عبد الله، 2005، ص 25)

جون لوك (1632– 1704): نظرية الحقوق المتساوية لكل الافراد:

على النقيض من الحكم المطلق بملامحه البارزة التي ترسمها لنا حقوق الحاكم عند هوبز، يأخذ لوك بمفهوم الحكومة المقيدة، ويؤكد على الفصل بين السلطات وحق الثورة باعتبار ان فصل السلطات يقيم حدودا للسلطة وافعال الحكومة، ويكبح من هم بيدهم السلطة بتوزيعها في ايادي متعددة، فلا تركز قوه الحكومة في يد واحدة، وهذا على المدى الطويل يحمي حرية البشر ويحافظ على ملكياتهم بما تصنعه الحكومة وتنفذه من قوانين عادلة.

وتوجد عند لوك ثلاث سلطات او وظائف في الحكومة: التشريعية والتنفيذية والاتحادية و الغاية الاساسية من وظائف الحكومة هي ما جعل الانسان يتخلى عن حالة الطبيعة ليعيش في راحة وسلام وامان، والاداة الاعظم لتحقيق هذه الغاية هي القوانين التي تصنع وتطبق في المجتمع، ومنعا للاستبداد السياسي والطغيان وسوء استعمال سلطات الحكومة لقوتها يرى "لوك" ضرورة فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، لأنه لوكان للسلطة التشريعية ان تقوم بالتنفيذ والاجبار القانوني سيكون التنفيذ شانه شان التشريع صانع القوانين ، ومن ثم ربما يكون التشريعيون اكثر رغبة في عمل قوانين تخدم مصالحهم الخاصة، ولا تخدم المصالح العام للمجتمع ككل. (فريال، 2005، صفحة 56، 57)

ولم يتوقف لوك عن مجرد وضع القيود على عمل الحكومة، بل يؤكد أيضا على مقاومتها والثورة عليها ان تعدت حدود الثقة المرسومة لها لأنها بذلك تصبح غير شرعية. "فالشر كما يقال بالطبيعة احرار ومتساوون ومستقلون، ولا يستطيع فرد ان يخضع انسانا لقوته او سلطاته السياسية بدون اتفاق خاص

معه" والحكومة قد اخلت بالاتفاق عندما لم تلتزم بحدود سلوطاتها ومهامها المحددة لها واهدافها، لذلك يقول لوك:" للشعب ان يغير السلطة التشريعية ويزيلها عندما يجد سلطة تشريعية تفعل عكس الثقة الموضوعة فيها... وكل ثقة وضعت بثقة لتحقق غايات محددة فاذا اهملت الغاية، وتعارضت الثقة فان من الضروري ان تنقل السلطة الى من وضعها في ايديهم أي الى الشعب وربما يضعها في ايد جديدة يظن انها اكثر امانا وقوة... وحماية للحرية و الملكية" (فريال، 2005، ص59)

باعتبار ان الشعب مصدر السلطة ومنه تستمد وجودها واليها ترجع.

جون جاك روسو (1712 –1778): نظرية الإرادة العامة:

اتخذ روسو موقفا سلبيا من المجتمع المدني انطلاقا من فكرته القائلة على اساس ان الانسان عاش قبل قيام الدولة والمجتمع المدني المنظم في حالة طبيعية يسودها السلم والافراد فيها متساوو، فهو بالتالي يعظم من قيمه الحرية الفردية التي سادت في المجتمع الطبيعي و يبغض السلطة وكل تنظيم اجتماعي لأنه يحد من حرية الافراد، غير ان روسو قد طور كثيرا من افكاره عندما كتب "العقد الاجتماعي"، ولم تعد المشكلة عنده كيف ننقذ الانسان من المجتمع المدني بل كيف ننقذ الانسان من مساوئ المجتمع المدني.

لأنه بتطور المدنية وتقدمها ظهرت المساوئ والشرور وادت زيادة السكان وتقدم العلوم وتطورها الى تقسيم العمل الذي ادى بدوره الى ظهور الملكية الخاصة التي ميزت بين الغني والفقير وقظت على السعادة التي كانت سائدة في المجتمع الطبيعي، ومن ثم ظهرت الضرورة الى انشاء مجتمع سياسي منظم نتيجة عقد اجتماعي يتنازل فيه كل فرد عن حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره ولما كان كل فرد يتنازل

عن جميع حقوقه الطبيعية فان الشروط واحدة بالنسبة للجميع الذين تحقق بينهم المساواة، و لذلك فان التنازل عن الحقوق الطبيعية يجب ان يكون شاملا بلا قيود، لان السيادة التي تنشا في ظل المجتمع المدني نتيجة العقد الاجتماعي يكون لكل فرد فيها نصيب يساوي نصيب الفرد الاخر ،ولهذا دعى روسو الى فكرة الارادة العامة أي ايرادة الافراد في المجتمع ليعبر عن مفهوم سيادة الشعب والارادة موجهة للنفع العام لجميع افراد المجتمع. (علي عبد الله، 2005، ص 27)

بناءا على ما سبق كان يتعذر التميز بين المجتمع المدني والدولة، حيث ان كليهما يشير الى نموذج من الترابط السياسي يحكم الصراع الاجتماعي من خلال فرض قوانين تحول دون الحاق الضرر بأحد المواطنين ضررا بالأخر.

المدارس الكبرى المؤثرة في الفكر السياسي

المدرسة الهيجلية

كان للتحولات المرتبطة بالثورة الصناعية وما نجم عنها من تطورات كظهور حق الملكية الخاصة واتحادات للدفاع عن حقوق الافراد ومصالحهم تأثيرا كبيرا على مفكري وفلاسفة القرن التاسع عشر في اوروبا وفي مقدمتهم الفيلسوف الالماني جورج فريديريك هيجل الذي كان له مفهوم مختلفا للمجتمع المدني، فهو ينكر الانسجام الذي تفرضه نظرية العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكدا عجز الاخير عن اقامة وتحقيق العدالة بل الدولة هي الاطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية. (علي عبد الله، 2005، ص 29)

وفي اطار الحديث عن انعدام تكافؤ فرص الحصول على الموارد بسبب التناحر والانقسامات الاجتماعية كان هيجل في مقدمة النقاد الاوائل الذين ركزوا على اللامساواة والصراعات التي احتدمت بين المصالح السياسية داخل المجتمع المدني وتطلبت رقابة دائمة من الدولة كي يبقى المجتمع "مدنيا".(مايكل، 2015، ص 26)

ومنه فالمجتمع المدني كمجال المبادرات الخاصة والمصالح الخاصة في منظور هيجل لا يطابق المجتمع السياسي او الدولة بل يبقى المفهوم عنده مشروطا في وجوده وحركته بكثافة في حضور الدولة، ومن هذه النزعة الهيجلية التي وضعت الدولة فوق المجتمع ومحملة المجتمع المدني كل اسباب الخلاف والانقسامات الاجتماعية التي لا يمكن تجاوزها بغير آلية الدولة. (علي عبد الله، 2005، ص 30)

المدرسة الماركسية:

مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الاولى التي جادل فيها كارل ماركس هيجل عام 1743 في نقده حقوق الدولة في الرؤية الهيجلية، وهدف في نقده الى اضفاء محتوى مادي اكثر على المفهوم ونشره باعتباره مفهوما ثوريا وليس مجرد مفهوم فلسفي، وفي هذا الصدد نذكر المقولة الماركسية الشهيرة: "ان اسلوب الانتاج لمتطلبات الحياة المادية هو المحدد للسيرورة الاجتماعية والسياسية والفكرية للحياة"، فالمجتمع المدني هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان ذائعا عن مصالحه الشخصية، وكذلك عن عالمه الخاص، متحولا الى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقية بجلاء، ويضع مقابل ذلك الدولة التي لا تمثل

في نظره الا فضاءا بيروقراطيا يتحول فيه الانسان الى عضو ضمن جماعة مسيرة يقف في حقيقة الامر غريبا بينها.(الحبيب، 2003، صفحة 16، 17)

ومن ثم فقد نظر كارل ماركس الى تاريخ الجماعات البشرية على انه تاريخ للصراعات بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع، اذ توجد في المجتمع طبقتان رئيسيتان تتصارعان هما الطبقة البرجوازية (اصاحب رؤوس الاموال والاعمال) و طبقه البروليتاريا (العمال)، ولكن بمرور الوقت تخلق البرجوازية بسبب ايديولوجيتها القائمة على الملكية الخاصة والتي تهدف فقط الى (الربح) ،او مع الضغوط المستمرة التي تمارسها الطبقة البرجوازية على العمال والكبت الدائم لهؤلاء واستغلالهم يؤدي وفقا للحتمية التاريخية الى انفجار تقوم به طبقة البروليتاريا على طبقة البرجوازية لاسترجاع حقها المسلوب، و بعد قيام وفرض دكتاتورية البروليتاريا التي تعتبر آخر الديكتاتوريات الطبقية، يرى ماركس انه من الضروري ان تستمر الدولة لفترة تستطيع خلالها ان تقضي نهائيا على الطبقة البرجوازية، وعندما يتم ذلك سيصبح المجتمع طبقة واحدة هي طبقة البروليتاريا وسيظهر المجتمع اللاطبقي، ولن تكون هناك حاجة الى الحكومة تزول الدولة وتتلاشى. (علي عبد الله، 2005، ص 31)

ولهذا فالمجتمع المدني لدى كارل ماركس هو اوسع واشمل من الدولة، فهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات وهو ايضا الذي يؤدي الى تلاشيها في نهاية الصراع.

غرامشي والفكر السياسي الحديث: (1891 – 1937)

أ–التنظيمات غير الحكومية التي تمارس وظيفة الهيمنة الثقافية.

بعد غياب امتد لغاية نهاية الحرب العالمية الثانية، ابرزت فكرة المجتمع المدني بشكل اقوى و اكثر نشاطا من قبل مختلف المفكرين، وساهم في تعميق زخمها الفيلسوف الشيوعي الايطالي غرامشي من خلال طرح افكار نظرية يسارية جديدة بالعلاقة مع مفهوم المجتمع المدني، و كان السؤال الذي واجهه يتعلق بكيفية وصول الاحزاب الشيوعية والاشتراكية في المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية الى السلطة، و الى اي مدى يمكن أن تتلاءم استراتيجية الانقلاب التي اتبعها البلاشفة الروس مع الظروف المتميزة للمجتمع الايطالي، بل و المجتمع الليبرالي الغربي؟ حيث جاء غرامشي بأجوبة هامة في تنظيره لكيفية حل هذه الإشكالية في إطار سلمي يقوم على الارادة و الفعل الثقافي الحزبي. (عبد الوهاب، 2004، صفحة 2، 3)

فالمجتمع المدني عند غرامشي هو مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات والاحزاب والصحافة والمدارس و الأدب و الكنيسة بل هو يرى في الفاتيكان أكبر منظمة خاصة في العالم، ويفصل مهماته عن وظائف الدولة، أي انه يضعه مقابلا لمفهوم المجتمع السياسي، وفي هذا الصدد يشير المفكر الألماني هابرماس ان وظائف المجتمع المدني تعد لدى غرامشي الرأي العام غير الرسمي (أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة). (الحبيب، 2003، ص 18)

ان اهتمام غرامشي بالبنية الفوقية جعله يفرق بين مجتمعين: المجتمع السياسي وهو جهاز قهري موجه يشمل الشرطة والقانون، هذه الوظيفة القهرية يقوم بها ويضمنها مجموعة من الموظفين المتخصصين "جهاز البيروقراطي" وهو موجه اساسا لجعل ارادة الجماهير متطابقة مع الشكل الانتاج، والمجتمع المدني

الذي يشمل بما يمثله من احزاب ونقابات وجمعيات ووسائل اعلام الذي يقوم بوظيفة الهيمنة الإيديولوجية. (فرحاتي، 2006، ص 91)

يتضح من خلال ما سبق ان التاريخ للمفهوم منذ نشأته الاولى في بيئته الاوروبية (القرن الثامن عشر) حتى اليوم لابد ان يقترن بأمرين اساسيين.

أولا: الوضع الاقتصادي الاجتماعي في مجتمع معين وفي مرحلة تاريخية محددة، فقد استعان به مفكرو عصر التنوير للفصل بين فضاء مجتمع الاقتصاد التجاري باعتباره يمثل النواة الأولى لتطور الرأسمالية والفضاء السياسي المقنن وهو تحت سيطرة عصر الإقطاع بما يحمله من طبقة اجتماعية جديدة (البرجوازية).

ثانيا: طبيعة الدولة ونظام السلطة، وهذا ما يفسر لنا انشغال جل المهتمين بالمفهوم بعلاقته مع الدولة، فهو تارة مقابل لها، وتارة اخرى متعايش معها، وتارة الثالثة مناقض لها، بل استعمله بعضهم في الفترة المعاصرة نصلا لمقاومة الدولة، وخاصه لما برزت قبل عقدين مقولة "دولة اقل مجتمع مدني أكثر". (الحبيب، 2003، ص 23)

لكن الاوضاع تغيرت في الثمانينيات اذ بدأ الحديث عما يسمى "بالمجتمع المدني الثاني" او" المجتمع المدني والموجة الثالثة للديمقراطية ".

ب–الموجه الديمقراطية الثالثة

وهي تدخل في اطار التحولات السياسية التي شهدها العالم في فترة التسعينات مرتبطة اساسا بتمدد الديمقراطية الليبرالية واتجاه الدول نحو الحكامة الديمقراطية أو انتقال من حكومة اقل مساءلة إلى حكومة أكثر مساءلة اي الديمقراطية الليبرالية التي ميزت نظام ما بعد الحرب الباردة post cold war حيث عبر عنه "فوكوياما " و" هنتينغتون " عن ميلاد ثقافة سياسية عالمية جديدة كنتيجة لتوجهات التحول التى عرفتها دول الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء تجاه العملية الانتخابية والابتعاد عن الدكتاتورية أو ما يعرف "بالموجة الثالثة للديمقراطية، التي عبر عنها هنتينغتون "؛ في مقاله الصادر عام 1991 حول "ديمقراطية الموجة الثالثة " وهي المرحلة الحاسمة كونها تمت في إطار بيئة دولية تتميز بما يلى:(ورويك، 2017، ص 52)

- اتساع عمق أزمات الشرعية للأنظمة التسلطية في العالم في الوقت الذي يتم فيه قبول القيم الديمقراطية بشكل كبير، في حين أن تلك النظم لم تحقق شرعية الأداء بسبب الفشل الاقتصادي وأحيانا العسكري.

- النمو الاقتصادي العالمي غير المسبق منذ سنوات الستينات الذي أدى إلى ارتفاع في مستويات المعيشة وارتفاع التعليم والتوسيع في دور الطبقة الوسطى في العديد من الدول.

- التحول الأساسي في عقيدة ونشاطات الكنيسة الكاثوليكية الذي تجلى بوضوح في مجلس الفاتيكان الثاني (1965 /1963) وكذا التحول في الكنائس الكاثوليكية الوطنية من التأييد والدفاع عن ما سمى بالحفاظ على الوضع القائم STATUSQUO إلى معارض للتسلطية.

- التغيير في سياسات القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية.

- تداعيات كرة الثلج أو ما يسمى تأثير حالات الانتقال في دول الموجة الثالثة على الدول الاخرى، وذلك بتحفيزها نحو الانتقال الديمقراطي

ولهذا فتحت هذه التغيرات الجوهرية في النظم السياسية على مستوى العالم الباب أمام رياح الديمقراطية والعمل على تطبيقها كنظام سياسي قائم على احترام التعددية والتداول على السلطة من خلال إجراء انتخابات دورية نزيهة على مستوى المجالس التشريعية والمجالس المحلية، وكذلك مراعاة حقوق الإنسان بما تشملها حرية تكوين الأحزاب السياسية وإطلاق حرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني وحرية التنظيم بشكل عام، وضمان حرية التفكير وحرية التعبير؛ وهي في الوقت نفسه تمثل القواسم المشتركة للديمقراطية.

وفي اطار هذه الموجة للتحول الديمقراطي اشيع استخدام مفهوم المجتمع المدني ليعبر عن تلك المرحلة من التحولات التي جرت في دول الكتلة الاشتراكية (دول اوروبا الشرقية) والتي كان الفاعلون الرئيسيون فيها هم تلك التنظيمات و المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي ظلت خارج نطاق سيطرة الحزب الشيوعي في تلك الدول كما كان الحال في بولندا التي تزعمت فيها كل من الكنيسة الكاثوليكية وحركة تضامن النقابية حركات الاحتجاج التي استقرت بعد نضال طويل من تشكيل حكومة غير الشيوعية في اعقاب

الانتخابات البرلمانية عام 1989 ، ولم تقتصر هذه التنظيمات على بولندا فقط ولكنها امتدت الى العديد من دول شرق اوروبا وفي امريكا اللاتينية وكذلك في العالم العربي مع فروق فرضتها ظروف موضوعية لكنه يعني المجتمع المدني المستقل عن الدولة والهدف اساسا الى تعبئة المقاومة ضد نظام الحكم المطلق. (علي عبد الله، 2005، ص 38)

وعليه فانه يمكن القول بان اعادة التداول لمفهوم المجتمع المدني بهذا الشكل الجديد في العقود الاخيرة من القرن العشرين وحتى الان ما هو الا اعادة اكتشاف للمفهوم كما جاءت صياغته في كتابات انطونيو غرامشي بعد تنقيته من جوانبه الفلسفية الماركسية كي لا يحتفظ الا بفكرة التنظيمات والهيئات والمؤسسات الخاصة غير الحكومية التي تعمل الى جانب الدولة ولكن ليس تحت أمرتها على تنظيم المجتمع وتنشيطه وتحقيق التغيير المطلوب فيه.

2/ المؤسسات السياسية

للمؤسسات السياسية دور حيوي وأساسي في تكوين وتطوير القواعد و الأعراف التي تقوم عليها أي دولة فهي مصطلح متعدد المعاني، حيث يختلف باختلاف العلوم و هي إما هياكل أساسية للتنظيم الاجتماعي أو تصورات أقامها القانون أو العرف.

و تنحصر في ما يلي: (britannica، 2021)

– مجموعة القواعد القانونية وتتعلق بموضوع واحد ووظائف محددة.

– هي كيانات أقامها الإنسان في مكان معين.

–كل الهياكل التنظيمية و الإجراءات الدائمة من قواعد و أدوار و معايير التي توجه وتقيد وتراق سلوكيات و تصرفات المواطنين في الدولة .

و تتميز بسماتها كما يلي :

– الوجود: ليس شرطا أن تتواجد في مكان واحد .

– التفاعل: تفاعل القيم و الأفراد .

– الانتماء: تحديد نوعية الانتماء من أفرادها.

وظائف المؤسسات السياسية: (britannica، 2021)

–التوفيق: التجميع بين مصالح و القيم المتضاربة .

–التنظيم .

–الترشيد والتوجيه .

–المشاركة .

–المشروعية: ضرورية إضفائها.

-الاستقرار: تحقيقه .

أنواع المؤسسات السياسية: (britannica، 2021)

-الحكومة .

-الأهلية.

-الاقتصادية

-الاجتماعية.

-الاعلامية .

-التعليمية.

3/علم الاجتماع السياسي

هو دراسة القوة والعلاقة بين المجتمع والدولة والصراع السياسي، حيث يعتبر أنه مجال فرعي واسع يمتد بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع .(Kryzanek, 2010, p81)

وتتمحور دراسات الاجتماع السياسي حول الدول القومية والمؤسسات السياسية وتطورها ومصادر التغيير الاجتماعي والسياسي، خاصة تلك التي تنطوي على الحركات الاجتماعية وأشكال العمل الجماعي.

ولقد طرح الباحثون الاسئلة حول كيف ولماذا تتخذ المؤسسات السياسية شكلها ، وكيف ومتى تخضع للتغيير ، على غرار ذلك يبحث التوجه الجزئي في كيفية تأثير الهويات الاجتماعية والجماعات على السلوك السياسي الفردي ، مثل التصويت والمواقف والمشاركة السياسية، وأن كلا من المجالات الكلية والجزئية لعلم الاجتماع السياسي تتداخل مع العلوم السياسية ، في حين يكون التركيز الكبير لعلماء الاجتماع السياسي أقل على آليات النظام السياسي وأكثر على القوى الاجتماعية الأساسية التي تشكل النظام السياسي.(Kryzanek, 2010, p89)

كما تعود أصوله علم الاجتماع السياسي إلى كتابات ألكسيس دي توكفيل ، وكارل ماركس ، وإميل دوركهايم ، وماكس ويبر ، لكنه ظهر فقط كمجال فرعي منفصل في علم الاجتماع بعد الحرب العالمية الثانية.

وركزت العديد من الأعمال البارزة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي على أسئلة دقيقة حول تأثير الطبقية، الدين والتعليم على السلوك السياسي الفردي والجماعي، في حين وابتداءً من السبعينيات تحول علماء الاجتماع السياسي بشكل متزايد نحو الموضوعات الكبرى ، مثل فهم مصادر وعواقب الثورات ، ودور المؤسسات السياسية في تشكيل النتائج السياسية ، والدراسات التاريخية المقارنة لتطور الدولة. (Kryzanek, 2010, p93)

المحور الأول: النظام السياسي:

1. مفهوم النظام السياسي

1.1 تعريف النظام

هو مجموعة الأجزاء التي تشكل مع بعضها البعض كيانا واحداً حيث يرتبط كل جزئ بالآخر، وبالتالي أي عنصر ليس له أي ارتباط بأحد عناصر النظام لا يمكن اعتباره جزءا من هذا النظام.

2.1 تعريف النظام السياسي

هو نسق من التفاعلات الحاصلة ضمن المجتمع والارض من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف. ومعنى هذا أن النظام السياسي يتميز بخصائص وسمات معينة، تتمثل في شمولية النظام السياسي لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارا وأنشطة معينة، وأن هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها، وتمارس أدوارها بالارتباط والتأثير المتبادل بينها، بحيث يعكس كل تغيير يطرأ على خصائص أو أنشطة هذه المكونات على بقية المكونات الأخرى، كما يؤدي كل تغيير في مجموعة فرعية من التفاعلات إلى تغييرات مصاحبة في كل المجموعات الفرعية الأخرى وفي بعض الاحيان على النظام ككل.(Kuran, 1989, p41)

3.1 تعريف الاستاذ دفيد إستون

According to David Easton, "A political system can be designated as the interactions through which values are authoritatively allocated for a society"

وفقًا لديفيد إيستون ، "يمكن تصنيف النظام السياسي على أنه التفاعلات التي يتم من خلالها التقسيم السلطوي للقيم في المجتمع"(Kuran, 1989, p42)

ملاحظة:

الهدف من دراسة النظم السياسية هو معرفة من الذي يملك السلطة في علاقة الحكومة بشعبها وكيف يتم استخدام سلطة الحكومة.

2. انواع الأنظمة السياسية

1.2 الديمقراطية Democracy

إن نوع الحكومة الذي نعرفه أكثر هو الديمقراطية، أو النظام السياسي الذي يحكم فيه المواطنون أنفسهم إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

فمصطلح الديمقراطية يعود الى اليونانية ويعني "حكم الشعب". في كلمات لينكولن المؤثرة من خطاب جيتيسبيرغ ، الديمقراطية هي "حكومة الشعب ، من قبل الشعب ، من أجل الشعب". في الديمقراطيات

المباشرة (أو النقية) ، يتخذ الناس قراراتهم الخاصة بشأن السياسات وتوزيع الموارد التي تؤثر عليهم بشكل مباشر. مثال على هذه الديمقراطية في العمل هو اجتماع مدينة نيو إنجلاند ، حيث يجتمع سكان المدينة مرة واحدة في السنة ويصوتون على الميزانية وغيرها من الأمور. ومع ذلك ، فإن مثل هذه الديمقراطيات المباشرة غير عملية عندما يتجاوز عدد الأشخاص بضع مئات. وبالتالي فإن الديمقراطيات التمثيلية أكثر شيوعًا. في هذه الأنواع من الديمقراطيات ، ينتخب الناس مسؤولين لتمثيلهم في التصويتات التشريعية بشأن الأمور التي تؤثر على السكان.(Kuran, 1989, p52)

2.2 الملكية Monarchy

الملكية هي حكومة يسيطر عليها ملك أو ملكة يحددها خط مفروض من السيادة. بمعنى آخر ، يمكن أن ينظر إليها على أنها قاعدة غير مقسمة أو سيادة مطلقة من قبل شخص واحد. يوجد في العالم الحديث نوعان من الملكيات، الملكيات المطلقة والملكيات الدستورية. تعمل الملكية المطلقة مثل الديكتاتورية حيث يتمتع الملك بالحكم الكامل على بلاده. يمنح النظام الملكي الدستوري العائلة المالكة سلطات محدودة ويعمل عادة وفقًا لهيئة منتخبة من المسؤولين. حيث أطاحت الثورات الاجتماعية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين بأغلبية الأنظمة الملكية القائمة لصالح حكومات أكثر ديمقراطية وطبقة وسطى صاعدة ، فضلاً عن الأنظمة الاستبدادية مثل الاتحاد السوفيتي.

فالملكية هي نظام سياسي تكمن فيه السلطة في أسرة واحدة تحكم من جيل إلى الجيل التالي. القوة التي تتمتع بها الأسرة هي السلطة التقليدية، ويحظى العديد من الملوك بالاحترام لأن رعاياهم يمنحونهم هذا

النوع من السلطة. ومع ذلك ، فقد ضمن الملوك الآخرون الاحترام من خلال السلطة التعسفية وحتى القهر والاكراه. لا تزال العائلات المالكة تحكم الى يومنا هذا ، مع ذلك تراجعت سلطتها وسيطرتها على الحكم منذ قرون. حيث تشغل ملكة إنجلترا اليوم منصبًا رمزيا ، لكن أسلافها على العرش كان لهم نفوذ أكبر بكثير.(Kuran, 1989, p53)

3.2 حكم الاقلية Oligarchy

السلطة في الأوليغارشية مملوكة لمجموعة صغيرة من النخبة. على عكس النظام الملكي ، فإن أعضاء الأوليغارشية لا يحققون بالضرورة مكانتهم بناءً على روابطهم بأصل نبيل، وبدلاً من ذلك قد يصعدون إلى مناصب في السلطة بسبب القوة العسكرية أو القوة الاقتصادية أو ظروف مماثلة.

ينصرف مفهوم الأوليغارشية الى حكم الأقلية، وبشكل عام تحمل الكلمة دلالات سلبية وتستحضر مفاهيم مجموعة فاسدة يتخذ أعضاؤها قرارات سياسية غير عادلة من أجل الحفاظ على مناصبهم المتميزة.

في الواقع العديد من الدول الحديثة التي تدعي أنها ديمقراطيات هي في الحقيقة حكم أقلية، فلقد وصف بعض الباحثين البارزين، مثل بول كروغمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، الولايات المتحدة بأنها حكم الأقلية ، مشيرًا إلى تأثير الشركات الكبرى والمديرين التنفيذيين في وول ستريت على سياسة الولايات المتحدة. كما يؤكد محللون سياسيون آخرون أن جميع الديمقراطيات هي في الحقيقة مجرد

"أوليغارشية منتخبة" ، أو أنظمة يجب أن يصوت فيها المواطنون لفرد هو جزء من مجموعة من المرشحين الذين ينتمون إلى طبقة النخبة الحاكمة في المجتمع .(Kuran, 1989, p54)

4.2 الاستبداد والشمولية Authoritarianism and Totalitarianism

السلطوية والشمولية هما مصطلحان عامان للأنظمة السياسية غير الديمقراطية التي يحكمها فرد أو مجموعة من الأفراد الذين لم يتم انتخابهم بحرية من قبل شعوبهم والذين يمارسون في كثير من الأحيان سلطة تعسفية.

ولكي نكون أكثر تحديدًا، تشير الاستبدادية إلى الأنظمة السياسية التي يمتلك فيها فرد أو مجموعة من الأفراد السلطة، ويقيد أو يحظر المشاركة الشعبية في الحكم، ويقمع المعارضة، كما تشير الشمولية إلى الأنظمة السياسية التي تشمل جميع سمات الاستبداد ولكنها أكثر قمعية لأنها تحاول تنظيم جميع جوانب حياة المواطنين وثرواتهم والتحكم فيها.

ففي الحكومات الاستبدادية، ليس للشعب سلطة أو تمثيل ويتميز بالطاعة المطلقة أو العمياء للسلطة الرسمية، حيث يتعامل قادة النخبة مع جميع العلاقات الاقتصادية والعسكرية والخارجية، فالدكتاتورية هي خير مثال على الاستبداد.

والشمولية هي أكثر أشكال الاستبداد تطرفا لأنها تسيطر على جميع جوانب الحياة بما في ذلك التواصل بين المواطنين والرقابة على وسائل الإعلام والتهديد بوسائل الاكراه.

بالمقارنة مع الديمقراطيات والأنظمة الملكية، فإن الحكومات الاستبدادية والشمولية أكثر اضطرابًا من الناحية السياسية. السبب الرئيسي لذلك هو أن هذه الحكومات لا تتمتع بأي سلطة شرعية. وبدلاً من ذلك، فإن قوتهم تقوم على الخوف والقمع. إن شعوب هذه الحكومات لا يطيعون عن طيب خاطر طاعتهم لزعمائهم ويدركون أن قادتهم يعاملونهم معاملة سيئة للغاية؛ لهذين السببين ، هم أكثر عرضة من السكان في الدول الديمقراطية للرغبة في التمرد. ففي بعض الأحيان يتمردون، وإذا أصبح التمرد جماهيريًا وواسع النطاق بدرجة كافية، تحدث الثورة. على النقيض من ذلك يرى السكان في الدول الديمقراطية أنهم يعاملون إلى حد ما بإنصاف ويمكنهم تغيير الأشياء التي لا يحبونها من خلال العملية الانتخابية. ولأنهم لا يرون ضرورة للثورة، فهم لا يثورون.(Kuran, 1989, p57)

3. جدلية ديموقراطية الولايات المتحدة الامريكية

منذ الحرب العالمية الثانية، التي ساعدت في جعل الولايات المتحدة قوة دولية، عارضت الولايات المتحدة بعض الأنظمة الاستبدادية والشمولية بينما دعمت أنظمة أخرى. فقد جعلت الحرب الباردة الولايات المتحدة وحلفائها في مواجهة الدول الشيوعية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي والصين وكوبا وكوريا الشمالية. ولكن في نفس الوقت الذي عارضت فيه الولايات المتحدة هذه الحكومات الاستبدادية، فقد دعمت العديد من الحكومات الأخرى، بما في ذلك تلك الموجودة في تشيلي وغواتيمالا وجنوب فيتنام، التي قمعت وحتى قتلت مواطنيها الذين تجرأوا على الانخراط في نوع المعارضة المحمي دستوريًا في الولايات المتحدة.

في وقت سابق من تاريخ الولايات المتحدة، قامت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات بقمع المعارضة من خلال تمرير تشريعات تحظر انتقاد الحرب العالمية الأولى ثم سجن المواطنين الذين انتقدوا تلك الحرب.

خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تجسس مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة المخابرات المركزية والوكالات الفيدرالية الأخرى على عشرات الآلاف من المواطنين الذين شاركوا في المعارضة التي يحميها التعديل الأول.(Kuran, 1989, p68)

بينما تظل الولايات المتحدة منارة للحرية والأمل لكثير من شعوب العالم، فإن دعمها للقمع في الماضي القريب والبعيد يشير إلى أن اليقظة الأبدية ضرورية لضمان أن "الحرية والعدالة للجميع" ليست مجرد شعار فارغ.

المحور الثاني الأحزاب السياسية:

1. تعريف الحزب السياسي:

التعريف الأكثر قبولا هو تعريف الذي يقوم على المعايير الأربعة التي اقترحها جوزيف لابلامبار J.La Palombara وميرون وينر M.Weiner في كتابها المعنون (political parties and political developement 1966) وهي: (Michel, 1996, p37)

الاستمرارية: أو الديمومة ونعني بها أن الحزب قام ليستمر وأن أمل بقاء الحزب أطول من مؤسسيه وهذا ما يخالف الجمعيات التي نشأت من أجل مصلحة ثم تحل.

فالحزب منظمة دائمة لا تنتهي بانتهاء الأشخاص المؤسسين لها.

الشمول: فالحزب يجب أن يشمل كل التراب الوطني وله علاقات تنظيمية وهيكلية يسعى لإقامتها في كل أرجاء الوطن، وهذا ما يميزه عن غيره من الجمعيات.

السعي للوصول إلى السلطة: فالحزب يسعى للوصول إلى السلطة منفردا أو بالتحالف مع غيره ويعمل على المشاركة في المؤسسات المختلفة فهو يتصور نفسه يوما ما مستوليا على السلطة أو مشاركا فيها ولا يكفي بالتأثير فيها فقط.

البحث عن الدعم الشعبي: فالحزب يبحث عن التأييد الشعبي وكسب الأنصار والمؤيدين وهذا بعكس الجمعيات.

وبناء على ما سبق فإن الحزب السياسي هو هيئة دائمة ومنظمة له علاقات عبر التراب الوطني يهدف للوصول الى السلطة وحيدا أو بالتحالف مع غيره ويبحث عن الدعم الشعبي في الانتخابات.

2. وظائف الأحزاب السياسية:

اشتهرت في تحديد وظائف الأحزاب مدرستان: المدرسة التقليدية ويتزعمها موريس دو فرجيه، المدرسة الحديثة ويتزعمها دافيد استن.

1.2 المدرسة التقليدية:

ترى أن للأحزاب السياسية ثلاثة وظائف هي:(Michel, 1996, p42)

-وظيفة تكوينية تربوية :

وتختص بتكوين أفراد الحزب وتنشئتهم وإعطائهم المعلومات الكافية عن الوضع السياسي لمواجهته وتستخدم الأحزاب وسائل الإعلام المختلفة في أداء هذه الوظيفة كما تلجأ إلى التحليل السياسي لاستخلاص الحقائق وتقديمها لمناضليها والسعي لإقناع الآخرين، كما أن الحزب يلجأ إلى تشويه خصومه من خلال نشر الشائعات واللجوء إلى الدعاية والدعاية المضادة.

-الوظيفة الاجتماعية:

وتعني سعي الحزب لجعل أفراده اجتماعيين أي يهتمون بالقضايا الاجتماعية من خلال الاشتراك في تبني هموم الجماهير وطرحها للنقاش بشكل جدي.

-الوظيفة التنظيمية الانتخابية:

يهتم الحزب بتأطير وبتنظيم الحملات الانتخابية، كما يهتم بالقضايا التنظيمية الداخلية حتى يضمن تماسكه واستمراره.

2.2 المدرسة الحديثة:

يرى دفيد أستن أن وظائف الحزب السياسي تختلف باختلاف الأنظمة السياسة التي يقسمها إلى أنظمة ليبرالية حرة وأخرى شمولية.

وظائف الحزب في الأنظمة الليبرالية ثلاثة هي:(Michel, 1996, p48)

- مراقبة التنفيذ.
- التعبير عن المصالح تمثيلها.
- تجنيد المرشحين وانخراطهم.

وظائف الأحزاب في الأنظمة الشمولية اثنتان هما:

- إيجاد التضامن في الجماعة.
- الدور القيادي للإدارة والأيديولوجية.

3. وسائل الحزب السياسي:

تحاول جميع الأحزاب أن تحتفظ بقوتها عن طريق تحقيق وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الأعضاء وتستعمل الأحزاب في سبيل ذلك وسائل مختلفة ترمي إلى إشباع شتى رغبات الأفراد ويمكن إجمال الوسائل المستخدمة في الآتي:(زكرياء، 2018، صفحة 276- 284)

1.3 الوسائل السياسية:

تشمل الوسائل السياسية على ثلاث عناصر وهي: التمثيل النيابي، المناقشة، والاشتراك في الأعمال الإدارية والقضائية.

ففيما يخص التمثيل النيابي، تستخدم الأحزاب أفرادها في المجالس النيابية لتحقيق أهدافها والضغط من خلالهم على خصومهم، ويعمل هؤلاء النواب على توظيف أفراد الحزب في المواقع التنفيذية المختلفة من أجل تدريبهم.

أما عنصر المنافسة، فائدته هي تحقيق التماسك داخل الأحزاب، إذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة بين أعضاء الحزب كما أن المنافسة العلنية حول المسائل العامة داخل الحزب ترمي إلى كسب الأنصار.

أما العنصر الثالث وهو الاشتراك في الأعمال الإدارية والقضائية ينتج للحزب فرصة لتحقيق مبادئه، وإعداد وتدريب المناضلين على ممارسة السلطة حتى وإذا نجح الحزب في الاستلاء على الحكم تمكن من وضع السياسية العامة للدولة عن طريقهم.

2.3 تقمص المصلحة العامة:

فالحزب يزعم أنه يستهدف تحقيق المصلحة العامة ويعمل على تحويل المصلحة الخاصة إلى عامة كما يزعم أنه يمثل الديمقراطية ويحميها.

وتتم عملية التقمص هذه عن طريق إدماج المصالح الخاصة في المصلحة الوطنية بحيث تعمل الأحزاب السياسية على التوفيق بين المصالح الخاصة لأعضائها والمصلحة الوطنية عن طريق التمسك التام بالشعرات القومية.

3.3 أمل الانتصار:

يؤمل الحزب أفراده في مستقبل زاهر ينتظرهم إذا تحقق الانتصار وما يترتب عن ذلك من السيطرة على مراكز صنع القرار في الدولة.

4.3 الوسائل القهرية:

تلجأ الأحزاب في حالات معينة إلى استخدام وسائل الجبر والإكراه المادي أو الضغط الاقتصادي للاحتفاظ بقوتها واستمرار تماسكها.

والعنف نوعان: العنف السافر الذي تستخدمه الأحزاب المتطرفة بالاعتماد على الدخول في صدمات وصراعات مادية بشكل مباشر.

أما العنف المستتر فيعتمد على الوسائل الاقتصادية والاجتماعية للضغط على الخصوم.

5.3 استخدام وسائل الإعلام والاتصال المختلفة:

تستعمل الأحزاب السياسية جميع وسائل الاتصال بالشعب من الصحف وراديو وتلفزيون ومدارس وغيرها من الوسائل الأخرى للتأثير في الرأي العام وكسب تأييده، بل أكثر من ذلك تلجأ الأحزاب إلى إلزام أعضائه بارتداء زيا رسميا.

6.3 استخدام المال من أجل شراء الذمم:

تستعمل الأحزاب السياسية وسائل الإغراء لاستدراج الأفراد وإجبارهم على الانخراط في مشاريعها.

4. تصنيف الأحزاب السياسية:

هناك تصنيفات عديدة اعتمد كل منها معيار معين التصنيف ونذكر منها: (Andrew, 2009, pp 387- 406)

1.4 التصنيف النخبوي: ويضم نوعين:

أ- **أحزاب الإطارات:** تهتن بالأشخاص المؤثرين في المجتمع من النبلاء والاختصاصيين أي يهمها النوع لا العدد وتتميز هذه الأحزاب بغياب الوضوح الأيديولوجي وانعدام البرنامج السياسي الواضح، فبرنامج الحزب غالبا هو برنامج القيادة وما يجمع أفراده هو عداؤهم للحزب الموجود في السلطة.

ب- **أحزاب الجماهير:** هذه على النقيض من سابقتها فهي تهتم بالعدد ولها إيديولوجية واضحة وبرنامج محدد.

2.4 التصنيف العددي: ويضم:

أ- **أحزاب البرنامج:** إن أهم خصائص أحزاب البرامج هو تصميمها على تصوير الحياة السياسية من ناحية أيديولوجية وتتميز عن غيرها بتمسكها مميزة ومحددة.

ب- أحزاب الأشخاص: إن أهم عنصر يميز أحزاب الأشخاص هو الولاء لشخصية الزعيم الذي يعتبر مؤسس الحزب وهو الذي يوجه نشاطه ويضع برامجه.

5. الأنظمة الحزبية:

إن دراسة الأحزاب السياسية لا يمكن أن تحصر نفسها بتحليل لأحزاب مدروسة بشكل معزول، كما أن النظام السياسي لا يتميز فقط من خلال طبيعة الأحزاب السياسية الموجودة فيه وإنما من خلال التفاعلات التي تقوم بينها أيضا كذلك فإن عدد الأحزاب وطبيعة التحالفات التي تجمع بينها تؤثر على سير بطريقة مباشرة.

ويتم التمييز بين ثلاثة نماذج للنظم الحزبية هي: نظام الثنائية الحزبية، نظام تعدد الأحزاب، نظام الحزب المهين .

1.5 نظام الثنائية الحزبية:

لا تعني الثنائية الحزبية بوجود حزبين فقط بل قد تعني وجود مجموعة من الأحزاب غير أن التأثير هو لصالح حزبين كبيرين، ويمكن أن تتشكل ثنائية حزبية في تكتل مجموعة من الأحزاب في صورة كتلتين.

ويشترط في الثنائية الحزبية أن لا يكون منهج الحزبين ثوريا، بمعنى أن كليهما يقبلان بالتناوب، وان الحزب الموجود في السلطة يتصور نفسه يوما في المعارضة والعكس.

إذن يمكن أن نعرف نظام الثنائية الحزبية بأنه "نظام الأحزاب الذي يقوم على التناوب لحزبين على السلطة من خلال الحصول على الأغلبية وهو يتطلب وجود ثقافة متجانسة غير متطرفة". (Michel, 1996, p78)

2.5 نظام تعدد الأحزاب:

يتميز نظام تعدد الأقطاب بوجود عدد كبير نسبيا من التشكيلات السياسية ذات القوى المتباينة والتي لا يوجد فيها بينها إلا أنظمة تحالف ظرفية يمكن إعادة النظر فيها في كل لحظة.

نطلق إذن نظام تعدد الأحزاب على كل نظام تمارس فيه ثلاثة أحزاب على الأقل تأثير حقيق في الحياة السياسية، وتنشئ فيما بينها تحالفات صلبة.(Michel, 1996, p79)

3.5 نظام الحزب المهيمن:

احدث مفهوم الحزب المسيطر من اجل محاوله اخذ المفارقة التالية بالحسبان إذ أن هناك نظم سياسيه توجد فيها عده أحزاب وتجري فيها انتخابات حرة نزيهة ومع ذلك فان التناوب على السلطة لا يحدث فيها بسبب سيطرة حزب واحد على الحياة السياسية

إذن يمتاز النظام الحزب المهيمن في سيطرة حزب واحد على الحياة السياسية مدة طويلة من الزمن في الرغم من وجود منافسه انتخابيه صحيحة.(Michel, 1996, p80)

6. تمويل الأحزاب:

تمول الأحزاب من خلال اشتراكات أفرادها واستثمارات خاصة وتبرعات من المساعدات الأجنبية وهذا وفقه النصوص القانونية الموجودة في كل بلد.

وقد بدا الاهتمام بمشكله تمويل الأحزاب مع تطور الأحزاب القومية التي ينتمي إليها عدد كبير من الأفراد مثل هذه الأحزاب في حاجه ماسه إلى ميزانيه ضخمه لتسديد نفقه مكاتبها المنتشرة في جميع الأقاليم غير إن أهم مجال تنفق فيه هذه الأموال هو الحملات الانتخابية.

المحور الثالث: الجماعات الضاغطة:

تزداد أهمية الجماعات الضاغطة في الحياة السياسية يوما بعد يوم والكثير من الجماعات مفعولها يتجاوز مفعول الكثير من الأحزاب، ولهذا ازداد الاهتمام بدراسة الجماعات الضاغطة ومصادر قوتها وضعفها وأثارها.

ولقد كان المفكر آرثر بانتلي رائدا في الدراسة في بداية القرن العشرين، ويفرق بعض المفكرين بين جماعات المصالح والجماعات الضاغطة، فجماعة المصلحة هي التي تستهدف تحقيق مصلحة ولا يهمها الضغط على السلطة، أما الجماعات الضاغطة فهي تعمل للضغط على السلطة.(بطرس، 1976، ص 306)

1. تعريف الجماعة الضاغطة:

يعرف دولا باليس Dela palisse مجموعة الضغط بأنها هي المجموعة التي تمارس ضغط ما، وهذا في الحقيقة تعريف ناقص لأنه يجب بالتأكيد إضافة أن الضغط المقصود هو سياسي.

وبالتالي توصف الجماعات الضاغطة بأنها فئات منظمة من المجتمع وعت مصالحها، وأدركت أهدافها ورغبت في تشكيل جماعة تعبر عن أمانيها وتسلك السبل لتحقيقها عن طريق التأثير في السلطة.

ومنه يمكن أن نستخلص ثلاثة خصائص تميز الجماعات الضاغطة هي: (جون، 1967 ، ص 316)

- هيئة منظمة.
- أنها تعبر عن مصالح.
- أنها تسعى لتأثير في السلطة.

– هيئة منظمة:

بمعنى أن يكون للجماعات الضاغطة تنظيم دائم يتزعمه أشخاص قادرين على بناء واختيار إستراتيجيات التحرك المناسبة، هذه الميزة تسمح لنا بتمييز الجماعة الضاغطة عن الحركات البسيطة للجماهير كالمظاهرات (منظمة لكن غير دائمة).

–الدفاع عن المصالح:

فالأفراد الذين يمارسون بعض الضغط السياسي يجب أن يفعل ذلك من أجل تحقيق هدف خاص بهم.

– التأثير في السلطة:

بمعنى يجب على الجماعة الضاغطة أن تمارس ضغطا فعليا على السلطة من أجل تحقيق أهدافها.

2. أهمية الجماعات الضاغطة

ترتبط أهمية الجماعات الضاغطة بالدور الفاعل الذي تلعبه داخل النظام السياسي لتأثير على قرارات السلطة من خارجها، فهي لا تسعى للوصول إلى السلطة، كما هو الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية، وإنما لجعل قرارات هذه السلطة تتطابق مع أفكار ومصالح الفئات التي تمثلها.

وقد برز هذا النوع من الجماعات في الولايات المتحدة الأميركية، عن طريق ظاهرة اللوبي، التي أولتها اهتماما كبيرا في حياتها السياسية العامة، لاسيما وأن هذه الجماعات اتخذت صفة الفئات القادرة على التدخل في الانتخابات عبر منحها أموالا، ودعما بشريا، للمشرحين الذين يؤيدون أهدافها أو توجهاتها.

من هنا نرى العلاقة القائمة بين الجماعة الضاغطة من جهة والليبرالية الديمقراطية من جهة أخرى. فهذه الجماعة تتحرك بسهولة ويسر، وبطريقة علنية ومباشرة في الأنظمة الديمقراطية مستفيدة بذلك من مناخ الحريات السياسية والمدنية القائمة في هذه الأنظمة، أي أن الجماعة الضاغطة هي أحد مظاهر

الديمقراطية الحديثة إذا صح التعبير. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الجماعة الضاغطة كما يرى شوارزنبرغ بأنها "تنظيم مشكل للدفاع عن مصالح، وللممارسة ضغط على السلطات العامة من اجل الحصول منها على القرارات متوافقة مع مصالحه" وهو تعريف يفترض وجود ثلاثة عناصر: الجماعة المنظمة، والدفاع عن المصالح، وممارسة الضغط.(Michel, 1996, p45)

وعنصر التنظيم ضروري لوجود الجماعة الضاغطة. فالحالات التي تؤدي إلى بروز مواقف عرضية، لا تعني وجود جماعة ضاغطة بقدر ما تعني وجود نشاط ضاغط غير منظم. في حين إن التقاء المصالح الكبرى وقيام علاقات جماعية مستمرة هو الذي يحدد مدى اتساع وأهمية الفئات التي قررت التكون في جماعة ضاغطة. وهذا لا يمكن التوصيل إليه بدون وضوح المصالح التي تدافع عنها هذه الفئات، لاسيما وأن المصالح هي العنصر المحرك لها في النشاطات التي تقوم بها.

ومع أن تعبير الجماعة الضاغطة نشأ في الولايات المتحدة الأميركية. إلا أن المؤلفين الأميركيين يفضلون استخدام تعبير "جماعة المصالح". هذه الأخيرة لا تتحول، برأييهم إلى جماعة مصلحة سياسية أو جماعة ضاغطة إلا إذا حاولت التأثير على قرارات السلطة العامة.

ويعكس تنوع الجماعات الضاغطة وتعددها البنيات الاجتماعية –الاقتصادية، والمنازعات الإيديولوجية في بلد معين، ويمكن للدول المتشابهة في هذه البنيات، والمتقاربة بالمستوى الفكري، أن تتشابه أيضا بجماعات الضغط فيها. ويقسم جان مينو الجماعات الضاغطة في العالم الغربي الديمقراطي إلى سلسلتين من الأجهزة. فبعضها غرضه الأساسي الحصول عمى مكاسب مادية للمنتسبين إليها، أو

حماية الأوضاع المكتسبة، نازعة بذلك إلى زيادة رفاهية الفئة الممثلة، والرئيسية فيها هي المنظمات المهنية. والأجهزة الأخرى تجد سبب وجودها في الدفاع عف الأوضاع الروحية والأخلاقية، وهي ذات نزعة إيديولوجية.(Michel, 1996, p47)

3. تصنيف الجماعات الضاغطة:

فجماعات الضغط أنواع الكثيرة متعددة في تعدد المعايير التي على أساسها يتم التصنيف فهناك التصنيف القائم على طبيعة المصالح المدافع عنها، وهناك التصنيف القائم على التعارض بين المجموعات الخاصة والمجموعات العامة سنكتفي هنا بذكر البعض منها:

-التصنيف المهني:

يعتمد هذا التصنيف معيار المهنة في تقسيم الجماعات الضاغطة لتعني هنا الجماعة الضاغطة، جماعة من الناس جمعتهم مصالحهم المهنية كجماعة الفلاحين مثلا.

-التصنيف الفكري:

المعيار المذهبي أو الأيديولوجي في تقسيم الجماعات الضاغطة.

- التصنيف الجغرافي:

يعتمد هذا التصنيف المعيار الجغرافي في تقسيم الجماعات الضاغطة، حيث نشير الى جماعات ضغط محليه وأخرى إقليمية.

-التصنيف الزمني:

فهناك جماعات ضغط مؤقتة وأخرى دائمة.

4. وسائل الجماعات الضاغطة:

تتعدد وسائل الجماعات الضاغطة وتتنوع بتنوع الأنظمة السياسية التي تعمل فيها وكذا باختلاف الهدف الذي ترمي إلى تحقيقه، وتأخذ هذه الوسائل أشكال الإقناع والتهديد وشراء الذمم والطرق السلبية الأخرى كعرقلة النشاطات الحكومية.

-أسلوب الإقناع:

ويتخذ شكل المطالبة عن طريق المقابلة أو الرسالة للتأثير في الجهات المعنية كي تقتنع بتصرف معين أي تبني سياسة معينه أو الامتناع عن السياسة معينة.

وعادة ما يستخدم الترغيب إيزاء الطرف المراد التطهير فيه بوعده بالترشح والدعم في الانتخابات.

-أسلوب التهديد:

لا تكتفي الجماعات الضاغطة بأسلوب الترغيب فقط ولكنها تستخدم أسلوب التهديد والترهيب للتأثير في السلوك القادة السياسيين فهي تهدد مثلا في المظاهرات وحتى بالامتناع عن دفع الضرائب بإضافة إلى تعطيل المصالح وقطع الطرقات والتهديد بعدم تقديم أصواتهم للطرف المعني.

-استخدام المال:

تستخدم الجماعات الضاغطة المال في الحملات الانتخابية وتقديم الأموال للمنتخبين المحليين والنواب في شكل رشاوي وهدايا كما يستخدمون المال في وسائل الإعلام كتمويل الأفلام والجرائد لنشر فضائح القادة والسياسيين وابتزازهم بها.

-عرقلة النشاط الحكومي:

كثيرا ما تلجأ الجامعات الضاغطة إلى أساليب سلبية لعرقلة النشاط الحكومي عن طريق تعبئة الرأي العام ضد برنامج الحكومة والامتناع عن تنفيذ سياسة معينة للضغط على الحكومة حتى تعدل عن برنامج معين أو تستجيب لرغبة الجماعة في صنع سياسة معينة.

5. جهات نشاط الجماعات الضاغطة:

تعتمد الجماعات الضاغطة لتحقيق مصالحها على الوصول إلى أماكن تتيح لها الاتصال المباشر بصناع القرار.

-الهيئة التشريعية:

على اعتبار أن البرلمان هو المكان التي تسن فيه القوانين وترسم فيه التشريعات، فإن الجماعات الضاغطة تعمل للوصول إلى النواب والتأثير فيهم ليعطل قانونا معينا أو يعدلوه وحتى اقتراح إصدار قانون بل أكثر من ذلك يذهب أفراد الجماعات الضاغطة إلى حد المطالبة بتعديل الدستور أو الوقوف في وجه مشروعي تعديله.

-الحكومة:

بما أن الحكومة هي التي تقترح القوانين وتنفذها تسعى الجماعات الضاغطة للتأثير فيها لأجل اقتراح قوانين تخدم مصالح الجماعة، وتنفيذها بالشكل الذي يضمن عدم تصادمها مع مصالحها وأهدافها.

-الرأي العام:

تعمل الجماعات الضاغطة من أجل التأثير في الرأي العام وإقناعه بعدالة مواقفها حتى تتحول إلى قوة ضاغطة فاعله بفعل الدعم الشعبي لها.

6. وظائف الجماعات الضاغطة:

لا تستطيع الجماعات الضاغطة الوصول إلى أهدافها إلا عبر سلسلة من الإجراءات الأولية التي يجب عليها القيام بها لتتمكن من إحداث التأثير المطلوب. وهذه الإجراءات تدخل في سياق المهام الوظيفية الملقاة على عاتق هذه الجماعات. من هنا يقتضي علينا، قبل النظر في أساليب تأثير الجماعات الضاغطة، التطلع بسرعة إلى وظائفيا.

ويمكن إدراج هذه الوظائف فيما يلي: (جون، 1967 ، ص 323)

-وظيفة صياغة المطالب:

وهي وظيفة مفصلية في العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، وتعني تلط الطريقة التي تقوم، بواسطتها، الجماعة الضاغطة بتحديد طلباتها للمسؤولين السياسيين الذين يمتلكون سلطة إصدار القرارات. وتقوم الأحزاب السياسية، عادة بدور المنسق والدامج بين مختلف الطلبات المتعلقة بأهداف جماعية.

-وظيفية ضمنية للتكامل:

في الواقع، أن الجماعات الضاغطة تمارس وظيفة ظاهرة، وتمارس أيضا وظيفة تكاملية ضمنية. فبطريقة غير مباشرة، تقوم الجماعات الضاغطة بخدمة النظام القائم عن طريق تقنين سيل المطالب بعد تنقيتها من حماسها الثوري، وتثير هذه المعضلة "الاحتجاج –التكامل" خلافات بين القيادات المنظمات العمالية وقواعدها. وكثيرا ما يريد المناضلون على اعتدال القيادة بإضرابات فورية، والواقع أن المسؤولين النقابيين يجدون أنفسهم أحيانا مضطرين للتوصل إلى تسويات مع أرباب العمل والحكومة حول زيادات الرواتب. وهو أمر ترفضه القواعد التي ترى في هذا النوع من الاتفاقات "التكاملية" إضرارا بمصالحها.

7. الجماعات الضاغطة كبدائل عملية الأحزاب السياسية:

وتستطيع الجماعات الضاغطة لعب دور البدائل الوظيفية عن الأحزاب السياسية إذا ما قصرت في مهمتها التوفيقية والدمجية بين مختلف أنواع المطالب. وفي هذا المحال، فإن النقابات العمالية هي التي تقوم بهذه الوظيفة. فعن طريق دراستها لمصالح المهن والفئات المختلفة، فإن هذه النقابات تدخل نوعا

من الانسجام في التعبير عن طلباتها عن طريق جمع مطالب العمال والتنسيق بينها، ويمكن للحكومة الاعتراف بهذه النقابات كأطراف محاورة، والالتزام معها بسياسة تشاور. (جون، 1967 ، ص 326)

المحور الرابع: الرأي العام:

هناك جدل واسع النطاق في الأدبيات السياسية حول معنى الرأي العام وطبيعته وموقعه على خريطة التفاعلات السياسية في المجتمع ويمتد هذا الجدل بداية من دور الرأي العام في الحياة السياسية ثم طبيعة وحدود التوافق بين الرأي العام والديمقراطية مرورا بتناول أهمية وسائل الاتصال في بلورة والتعبير عن الرأي العام ورغم تطور وازدهار أبحاث الرأي العام خصوصا في الولايات المتحدة منذ أواخر الأربعينات وبداية العمل في قياسات استطلاعات الرأي العام على يد الباحث جورج جالوب وغيره فان هذا الحقل لم يلقى بعد اهتمام في الدول العالم الثالث رغم أهميته ودوره في التعرف على القيم السياسية والثقافية السائدة.

1. طبيعة الرأي العام:

يرجع تزايد الاستخدام السياسي لمصطلح الرأي العام لارتباطه بنشأة المجتمع الجماهيري الحديث، حيث تشير صفة العام ليس إلى اغلبية عددية وإنما إلى نوعية خاصة من الجمهور الذي هو قوام الرأي العام وصاحبه.

وهي تلك الجماعة التي تسمى في الدراسات الرأي العام "الجمهور الخاص".

ويشير الرأي العام في الأدبيات السياسية إلى مفاهيم ثلاثة هي: (الصاوي، 1999، ص217)

- التوزيع الثابت لاتجاهات الأفراد نحو موضوع مطروح على المجتمع السياسي.
- معنى الاتفاق الضمني بين أعضاء المجتمع السياسي على المعتقدات الأساسية التي تشكل ضمير المجتمع.
- ومفهوم إرادة أغلبية يؤول الى إرادة أكثرية أعضاء المجتمع السياسي فيما يتعلق بالشكل الشرعي أو القانوني للحكومة والسياسة العامة.

2. تعريف الرأي العام

تستعمل عبارة الرأي العام عاده للدلالة على التجمع وراء الناس بشأن المسائل التي تؤثر في المجتمع أو تهمه وهو بهذا المعنى مختلفة من الآراء والمعتقدات والأمان والأحقاد فالرأي العام إذا مصطلح غامض وغير ثابت.

وهو ما يعكس تعدد التعريفات المقدمة للرأي العام فالأستاذ ليونارد دوب التالي يشير الرأي العام إلى اتجاهات أفراد إساءة مشكله ما في حاله انتمائهم إلى مجموعه واحده ويعني ذلك أن الرأي العام حسب الأستاذ ليونارد دوب ما هو في الواقع إلا رأي الفئة الاجتماعية التي تتأثر بالمشكلة أكثر من غيرها

أما الأستاذ ويليام البيج سيعرفه بأنه: "تعبير أعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلف عليها" وعموما يمكن القول إن هناك ثلاثة أساليب في التعريف بالرأي العام هي: (الصاوي، 1999، صفحة 230- 235)

1.2 الأسلوب الاصطلاحي:

وهو أسلوب يتناول مكونات المصطلح في التعريف والتفضيل، فبدا بمعنى "الرأي" والفروق بينه وبين المفاهيم المتداخلة معه مثل (الموقف، الاتجاه) ثم يتناول نطاق هذا الرأي، أي "العام" للتمييز الرأي العام عن غيره من الأشكال ومستويات التعبير عن الرأي.

فمن حيث دلالة العام في المصطلح فإنها تقول هنا ثلاثة معان: الأول معنى "ما هو ليس خاص" أي الذي لا يتعلق بالوحدة الذاتية وإنما بالوحدة الكلية، والثاني بمعنى "المشترك" أي الشائع في أفراد الجماعة، والثالث معنى "العلانية" أي المعروف للعامة.

من ناحية أخرى فان الرأي العام هو مركب الأفضليات أو الاختيارات التي يعبر عنها عدد كبير من الأفراد بالنسبة لقضية ذات أهمية عامة ومن هنا فإن "الرأي" يشير إلى حقيقة إن الرأي يرتبط بقضية عامة تمثل موقف خلافيا يتميز عن السلوك التقليدي ويهتم به عدد كبير من الأفراد وهم ما يطلق عليهم اصطلاح "جمهور الرأي العام".

2.2 الأسلوب التحليلي:

وهو أسلوب يركز على طبيعة الرأي العام والعوامل التي تؤثر فيه ثم الوظائف التي يقوم بها الرأي العام في الحياة السياسية بالمعنى المباشر (الرقابة الشعبية، التأثير على صانع القرار السياسي) أو في الحياة الاجتماعية (تكريس الثقافة والهوية المشتركة)، كما يتناول طبيعة الجمهور في الرأي العام، وهل المقصود هو عموم الجماهير أم النخبة مؤثرة.

والرأي العام هنا نوع من السلوك يتم فيه التعبير عن وجهه نظر ما تعبيرا خارجيا.

3.2 الأسلوب الإجرائي:

وهو أسلوب يهتم بالجانب "الأدواتي" في دراسة الرأي العام وقياسه ومن ذلك التعرف على دور وسائل الإعلام في بلورة التعبير عن الرأي العام والقضايا التي يدور حولها، كما يهتم هذا الاتجاه في أخلاقيات قياس الرأي العام من حيث الدور السياسي لهذه قياساتها وعدم إساءة استخدامها.

وبالتالي يعني الرأي هنا "الجماهير المهتمة بمسألة أو مسائل معينة تمس مصالحها ومعتقداتها بدرجة أو في أخرى وبالتالي تعبر عن رأيها في هذه المسألة إذ ما أتيحت لها الفرصة وبالتالي فان المفهوم يحتوي على ثلاثة عناصر هي وعي القطاع من الجمهور بالمسالة والإحساس بتأثيرها على حياتهم واستعدادهم للتعبير عن رأيهم فيها بحيث يأخذ صانع القرار ذلك الرأي في حسبانه.

3. الدور السياسي للرأي العام:

هنا ثلاثة مناطق رئيسيه لاهتمامات الباحثين بالدور السياسي للرأي العام وهي: (الصاوي، 1999، ص251)

– تعبئة الرأي العام: نظرا لأهميته السياسية، والبحث في درجة فعالية القيادة والنخب السياسية ودور الاتصال الجماهيري في ترتيب أولويات السياسية.

– التركيز على الحالات الخاصة من الرأي العام: كدراسة رأي جماعة محددة مثل المثقفين وقادة الرأي وجماعات المصالح أو كدراسة الرأي العام إيزاء قضايا معينه كحقوق الإنسان.

– نطاق التعبير عن الرأي العام وأسباب العزوف عن إبداء الرأي: كدراسة قطاع الجمهور الصامت وحجمه واتجاهاته وتأثيره على العملية الانتخابية والاستقرار السياسي.

ويمكن أن نشير هنا أن المقصود بالدور السياسي للرأي العام لا يزال محل خلاف الباحثين فهناك قطاع منهم يأخذ بالمعنى الواسع الدور السياسي من خلال تأثير الرأي العام في عمليه ومضامين التنشئة السياسية مثلا، وهناك قطاع آخر بفضل المعنى الضيق للدور السياسي من خلال التأثير مباشره في عمليه صنع القرار السياسي.

4. طريقه دراسة الرأي العام:

1.4 طريقة الاستقصاء:

تعتبر هذه أقدم طريقه لمعرفه أفكار الناس وهي تقوم على التوجيه أسئلة مكتوبة إلى مجموعات من الناس كل منها ينتمي إلى فئة من الفئات التي يتكون منها الشعب، وبعبارة أخرى اخذ نموذج من الآراء كل فئة، وبعد دراسة هذه أن نماذج يمكن أن تتبين اتجاه الرأي العام إلى قضايا محددة.

غير أنه مع التطور الذي حدث أصبح الرأي العام اليوم يخضع لعدد هائل من عمليات لقياس نوايا الناخبين من التصويت بما يسمح بالنوع من التكهن حول نتائج الانتخابات. (بطرس، 1976، ص 329)

2.4 سبر الآراء:

يستهدف سبر الآراء معرفه دوافع الناخبين والتنبؤ بنتائج الانتخابات، فطلب الرأي ومحاوله التعرف علانية التصويت لدى الناخب قبل الموعد الانتخابي، تساعد على فهم توجيهات الناخبين. (بطرس، 1976، ص 329)

5. أهمية دراسة الرأي العام

لم يزل الرأي العام يشغل اهتمامات العلماء المفكرين الدراسيين لشأن العام، والراغبين في فهم حقيقة الواقع الاجتماعي. فهو يعكس إلى حد بعيد تصورات الجماعة، ويظهر الاتجاهات الكبرى التي تتوخاها

حيال قضية معينة. وقلما تجاهل الفلاسفة قيمة الرأي العام كأحد مكونات الإرادة الاجتماعية-السياسية، فأرسطو أشار، ومنذ القديم إلى فضيلة " الرأي الشعبي"، وتبعه في ذلك مكيافيلي، وهو يقدم نصائحه للأمير، قائلا: " ينبغي أن يكون المرء جديرا بمحبة الشعب لأنه هو الأقوى والأكثر قدرة"، ورأى هوبس بأن العالم " يحكمه الرأي العام بأنه " مجموعة الأحكام الرائجة لدى الناس التي تخص المشكلات الحالية"، أي أنه ذلك الحكم الجماعي الصادر حول واقعة أو أمر معين".

وقد بلغ الاهتمام بالرأي العام، في عصرنا هذا، مستوى كبيرا من جانب الحكام والمسؤولين الذين شجعوا على قيام المؤسسات الاستطلاعية التي تدرس اتجاهات الآراء، ومواقف الناس من القضايا الكبرى كالحرب والسلم، وحقوق الإنسان، والانتخابات، والأوضاع المعيشية، والبيئية، والصحية وغيرها.

فهؤلاء الحكام كانوا يدركون تمام الإدراك بأن نقطة الضعف الأساسية في نظام حكمهم ستظل، بالطبع، عدم استطاعتهم التعرف إلى حقيقة الرأي العام، وأنهم إذا ما أرادوا أن يكون حكمهم ديمقراطيا، فإن عليهم الاطلاع عمى رغبات الشعب، وميوله، وحاجاته.

وكان الرئيس الأميركي روزفلت من بين أولئك الحكام الذين يعمقون أهمية خاصة على الرأي العام، ويستطلعون مواقفه طيلة الحرب العالمية الثانية. وعلى هذا الأساس رأى المورد بريس "أن الديمقراطية لا تبلغ أوجها إلا حين يأتي اليوم الذي يمكن فيه معرفة إرادة الشعب في كل وقت بدون اللجوء إلى الانتخابات".(بطرس، 1976، ص 332)

المحور الخامس: البيروقراطية:

1. مفهوم البيروقراطية:

تتميز المجتمعات الصناعية المتطورة بوجود نخبة اجتماعية، على درجة عالية من الكفاءة العلمية والفنية، تدير المرافق العامة، وتخطط لمشاريع التنموية على مختلف الأصعدة. وتتمتع هذه النخبة التي تحكم إدارات الدولة بتأثير ونفوذ كبيرين على السياسة العامة للنظام، وتلعب دورا أساسيا في تكريس سلطة النظام نفسه. فهذه المجتمعات تجد نفسها مضطرة لتوفير حاجات مواطنيها في مختلف القطاعات، وتقديم خدمات عامة لا تستطيع تأمينها إلا من خلال هذه النخبة الفاعلة، ولذا، فإن ماكس ويبر رأى في هذا النوع من السلطة "النموذج الأكثر نقاوة للسيطرة الشرعية بوسائل القيادة الإدارية البيروقراطية".

والحقيقة أن هذه الإدارة البيروقراطية هي العمود الفقري للدولة الحديثة. وهذه الأخيرة مدينة بتماسكها، وتقدمها الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي لهذه الفئة الحاكمة عمليا، والتي تمتلك سلطة القرار الفعلي في مختلف القضايا، ويقول البير تيبو في هذا الصدد "بأن وحدة الإمبراطورية الشاسعة لا يمكن أن تتم إلا بواسطة بيروقراطية، ومراسلات، ومكانة كبرى ممنوحة لرجل الإدارة الكاتب إلى جانب القائد العسكري" . فالسلطة، إذن، من هذا المنظار هي إدارية – تقنية بالإضافة إلى كونيا سلطة عسكرية تسهر على النظام العام لمنع أي خلل يهدد أمن الدولة واستقرارها.

وسمة هذا المجتمع الصناعي المتقدم هي أنه يفرز دائما، من خلال إدارته فئة متجددة على الصعيد التقني، قادرة على تنظيمه عقلانيا. وهذا ما نلاحظه من خلال دراستنا لمراحل تطور هذا النوع من المجتمعات. (زكرياء، 2018، ص 294)

2. مواصفات البيروقراطية

تستمد البيروقراطية تأثيرها على النظام السياسي من الدرجة الكبرى من التنظيم الذي تتمتع به، والذي يعطيها مقدرة مباشرة على الفعل- الحركة، والتقرير، مما يجعل وجودها كإحدى القوى الدينامكية السياسية، وقد عدد مرسيل بريلو المواصفات الملازمة لهذه البيروقراطية والتي تجعل منها قوة نافذة في هذه الدول، على الشكل التالي: (زكرياء، 2018، ص 297)

- قيام هذه البيروقراطية داخل سلطة القرار الرسمي، حيث لا وجود لها خارج إطار المرفق العام الذي تديره بناء على معايير يحددها القانون بدقة.
- تمتعها بسلطة خاصة تمكنها من إعطاء الأوامر الضرورية لتنفيذ المهام المطلوبة. وهي سلطة ارغامية موضوعة في خدمة الموظفين الذين يمارسونها على مستويين: داخلي وخارجي. فعلى المستوى الداخلي تتخذ هذه السلطة شكل التراتبية، من الأعلى إلى الأسفل، حيث يقوم رؤساء الإدارات بتوجيه الأوامر لمرؤوسيهم الذين ينفذونها بانقياد تام. وعلى المستوى الخارجي، أي العلاقات مع المواطنين، حيث يتمكن الموظفون من إخضاع المواطنين لسلوك معين، من الناحية الإدارية، في كل المعاملات والشؤون التي تخصهم.

- درجة التنظيم الداخلي التي تلازم هذه البيروقراطية. فالعمل الإداري ليس ارتجاليا أو عفويا، وإنما هو عمل منظم يرتكز على القواعد الإدارية، والقوانين المرعية الإجراء، ويعتمد على الوثائق المكتوبة، كالملفات والمحفوظات، التي تتم العودة إليها كلما دعت الحاجة.

مع أن الدولة تحاول التخفيف من سيطرة الإدارة ونفوذها عن طريق تحديد درجات المسؤولية، وعدم السماح للموظفين باستخدام أموال الدولة وممتلكاتها لمآربهم الخاصة، ومنعهم من استغلال السلطة التي يتمتعون بها لغايات شخصية، إلا أن هذا كله لا يلغي القوى الكبرى التي تتمتع بها الإدارة على صعيد التأثير على القرار السياسي العام.

3. البيروقراطية بين القانون الدستوري والقانون الاداري

يحدد سيرينييه Serrigny الإدارة بأنها "ذلك الجزء من القانون العام الذي يتضمن علاقات الحكام والمحكومين في تفاصيل تنفيذ الإجراءات التي تحكم هذه العلاقات". ففي حين يضع القانون الدستوري مبادئ هذه العلاقات، فإن القانون الإداري هو الذي يحدد القواعد المتعمقة بتنفيذها ونتائجها.

وتساهم بعض العوامل الموضوعية بقوة الإدارة البيروقراطية داخل النظام السياسي، وتمكنها من الدفاع بشدة عن استقلالها الذاتي بوجه السياسيين. وهذا ما نراه بوضوح من خلال العلاقة التي تقوم بين الوزير وإدارته. إذ غالبا ما تكون سلطة الوزير مقيدة ببعض الأوضاع التي تمنعه من السيطرة الكلية على الإدارة التي يشرف عليها. (Scheffer, 2012, p344)

المحور السادس: السلطة السياسية

1. مفهوم السلطة السياسية

يكمن مفهوم السلطة السياسية في خصائصها الأساسية كما يلي: (Scheffer, 2012,p p344- 348)

أولها: الشخصية المعنوية، وهي تلك الصفة التي تسمح لنا بفهم قدره الدولة واستمراريتها، فالدولة هي كيان خاص يتمتع بصلاحيات وحقوق متميزة، ويمتلك حياة خاصة مستقلة عن حياة أعضائه، ولاسيما الحكام. فهؤلاء يسمدون سلطتهم من الدولة ويمارسونها باسمها، والشرعية التي يتمسكون بها لتبرير تصرفاتهم السلطوية على المستويين السياسي والإداري للدولة.

ثانيهما: السيادة، أي أنها لا تتلقى قوانينها الأساسية من أحد، فهي لوحدها تمتلك الصلاحية التي تمكنها من التصرف بحريه على المستويين الداخلي والخارجي.

وثالثهما- ممارسة الصلاحيات اللازمة لتنظيم المجتمع وتطوير مرافقه والسهر على استقراره وأمنه من خلال تدخلها المباشر في الشؤون العامة بهدف التوجيه، أو التحكيم، أو التقرير، أي بكلمة موجزة أن ممارستها لهذه الصلاحيات تشمل كافة أوجه وقطاعات الحياة الاجتماعية. وهي تقوم بذلك من خلال المؤسسات السياسية العامة المتمثلة في السلطات الأساسية في الدولة، أي: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

2. مضمون السلطة السياسية:

يتمثل حدس مونتسكيو في أن التطور الطبيعي للأنظمة السياسية يتمثل في تركيز السلطات وتبسيط العلاقات، والتي يمكن أن تتحول بعد ذلك إلى صراعات على السلطة. وأن كل شيء يجب القيام به لتعزيز الفصل بين السلطات.

الدولة هي التجسيد الكامل للمجتمع. وهي تمثل هذا المجتمع في كل شؤونه العامة، من خلال الهيئات الشرعية التي تمارس إزاء المواطنين حقوق الأمة كلها ووجباتها. وهذه الهيئات الوسيطة بين المجتمع ككل وبين مختلف العناصر التي يتكون منها هذا المجتمع تشكل ما نسميه بالسلطات العامة.

إذن، من الناحية القانونية ليس هناك من سلطة شرعية في الدولة إلا تلك التي تعمل باسم الأمة ومن أجل مصلحتها، والتي تستمد صلاحيتها وولايتها من قوة الأمة لأنه إذا لم تكن هذه السلطة قائمة من أجل مصلحتها، والتي تستمد صلاحيتها وولايتها من قوة الأمة لأنه إذا لم تكن هذه السلطة قائمة من أجل مصلحة السلطة، وانه أصبح ملكا لها.

وتقوم الدساتير في الدولة الحديثة بتعيين مؤسسات السلطة وحدودها، والعلاقات التي يجب أن تقوم بينها انطلاقا من مبدأ التوازن المانع لطغيان إحداهما على الأخرى، واستنادا إلى فكرة مونتسكيو القائلة بأن " السلطة وحدها توقف السلطة".

والدستور بمضمونه هو انعكاس لروح الأمة أو الشعب، وتجسيد لمفاهيمه، وعاداته، وطموحاته، وهو يلعب دور الضامن والحامي للحقوق الطبيعية والحريات الفردية بوجه تعسف السلطة. كما أنه يعتبر

المقياس الوحيد لشرعية كل القوانين الأخرى التي تسنها السلطة التشريعية، أي لدستوريتها أو توافقها مع مضمونه وجوهره.

وتتفق الدساتير الديمقراطية على تقسيم السلطات إلى ثلاث هي: السلطة التشريعية التي تضع القوانين، والسلطة التنفيذية التي تفرض احترام هذه القوانين على المجتمع بأكمله، وهي كما يلي:

أ. السلطة التشريعية:

تتمثل السلطة التشريعية بمؤسسة البرلمان. وهي تتبع عن المجتمع، صاحب السيادة، الذي لا يعقل أن يشارك بأكمله في صنع القوانين، وممارسة الحكم، وتطبيق العدالة. من هنا ضرورة تكوين هذه المؤسسة بطريقة تمثل فيها كل حقوق المجتمع ومصالحه الشرعية، وان تكون الهيئة المخلصة للوعي والعقل العام. وتمثيلها للإرادة الشعبية لا يعني إطلاقا تعرضها مع السلطة التنفيذية أو تناقضا معها. بل على العكس انسجاما تاما بينها وبين هذه الأخيرة في طريقة صياغتها للقوانين، حرصا على الانتظام العام، وتطور المجتمع، وتكريسها لمبدأ العدالة في الدولة التي يجب أن ترتكز إليه أولا في وجودها قبل قيامها على القوة وبواسطتها. (Ward,2014, p25)

ب. السلطة التنفيذية:

السلطة التنفيذية هي الهيئة المكلفة بإدارة شؤون البلاد، والسهر على تنفيذ القوانين وتطبيقها واحترامها في الداخل، والدفاع عن الاستقلال والكرامة الوطنية على مستوى الخارج.

وتتكون السلطة التنفيذية، في الأنظمة الديمقراطية، من رئيس الدولة من جهة، والوزراء من جهة ثانية.

ويختلف تشكيل الحكومة من دولة لأخرى بحسب طبيعة النظام السياسي إذا ما كان يتبع أسلوب الديمقراطية الشعبية، أو الديمقراطية الليبرالية، ففي الحالة الأولى يقوم النظام على مبدأ الحزب الواحد الذي يمارس رقابة مباشرة على كافة أجهزة الدولة، بما فيها الحكومة، التي يشرف على تعيينها المكتب السياسي للحزب وأمنيه العام، الذي يكون غالبا الشخصية الأولى في النظام، كما كان الأمر عليه في دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي السابق.

وفي الحالة الثانية، يرتكز النظام إما على مبدأ الثنائية الحزبية، علة غرار فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول الغربية، وإما على مبدأ التعددية الحزبية، أو بكل بساطة على عدم وجود أحزاب قوية بما يكفي للعب دور فعال على المستوى السياسي. وفي هذه الحالة فإن البديل الطبيعي للأحزاب يقوم في البنيات الاجتماعية، كالعائلات الكبرى، والقبائل، والطوائف أو في التكتلات الاقتصادية والمالية، كما هو عليه الواقع في الكثير من دول العالم الثالث ومنها لبنان.

والسلطة التنفيذية تتكون من ثلاث أجهزة هي:(Ward,2014, pp25- 26)

- **الوزراء:**

هم المشرفون على مرافق الدولة الأساسية وإدارتها، ويتربعون، بهذه الصفة، على رأس الهرم الإداري. وهم يعملون بصورة مباشرة على تنفيذ سياسة الحكومة التي التزمت بها في بيانها الوزاري الذي نالت ثقة

البرلمان على أساسه. والوزير هو شخصية سياسية وإدارية في آن واحد وهو المسؤول الوحيد المباشر عن وزارته.

– رئيس الحكومة:

أو الوزير الأول، ويحتل موقعا متميزا في الأنظمة الديمقراطية، ملكية كانت أم جمهورية، ويتقدم دستوريا على أقرانه من الوزراء. وهو يقوم بدور أساسي بتوجيه نشاط الوزارات المختلفة، والتنسيق بينها، لكي تقوم بعملها بالشكل الذي يتلاءم والسياسة العامة للحكومة، ولذا، فإنه يتحمل المسؤولية المباشرة عن أداء حكومته، السياسي والإداري، أمام البرلمان.

– رئيس الدولة:

رئيس الدولة في النظام الديمقراطي البرلماني هو رأس السلطة التنفيذية التي يمارسها بالتعاون مع الحكومة. وهو بصفته الدستورية هذه يقوم بتعيين رئيس الوزراء، ويحضر جلسات الحكومة باعتباره رئيسا لمجلس الوزراء، عندما تقتضي الأمور ذلك.

إلا أن ما يهمنا هنا هو الدور السياسي الذي يلعبه رئيس الدولة في الأنظمة الليبرالية، حيث يتمتع بنفوذ كبير بفعل الصلاحيات الذي يمنحه أياها الدستور، والتي تجعله يحظى بمكانة متميزة في النظام الديمقراطي تضعه بعيدا عن الصراعات، وخارج إطار التجاذبات السياسية.

ت.السلطة القضائية:

وهي السلطة الثالثة في النظام الديمقراطي الليبرالي، وعليها تفسير القانون انطلاقا من الروحية التي استلهمت في وضعه. أي أن عليها أن تلعب دور المشرع في هذه الحالة، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعملها كحكم يفصل في النزاعات بين الأفراد من جهة، وبين هؤلاء الأفراد والدولة من جهة أخرى.

هذا الدور المزدوج للسلطة القضائية يبرز من خلال مراقبتها لدستورية القوانين ومن خلال تعاطيها مع الأمور والقضايا الفردية التي يمكن أن تؤثر على استقرار النظام العام في المجتمع. (Ward,2014, p25)

المحور السابع: المشاركة السياسية والديمقراطية

1. العلاقة بين المشاركة السياسية والديمقراطية

تعد بلورة أشكال الأنظمة السياسية المختلفة في العالم على الأشكال السائدة في عصرنا الحالي، نتاجا لعدة تجارب عبر مرحلية تاريخية وتراكمية فكرية من خلال عدة مسائل معقدة شغلت الفكر الإنساني عموما، وأخذت الحيز الواسع من الفكر السياسي خصوصا، صيغت على إثرها الأنظمة السياسية والدستورية وكل الحلقات العليا والمرتكزات والمؤسسات، وكذلك تحدد العلاقة مع الشعوب ودورها التاريخي في بناء المجتمعات، وذلك ما جسد تركيز سيادة الشعب في ممارسة السلطة وانه صاحب السيادة، ومن حقه أن يمارس الحكم بالشكل الذي يراه مناسب، ولقد تطورت فكرة سيادة الشعوب وتأكدت وترسخت نظريا، وثبتت من خلال مختلف الدساتير التي تحدد البيئة الطبيعية للنشاط السياسي

والعملية السياسية، وعمليا عن طريق حق الانتخاب واختيار الحكام، خاصة بعد ظهور المجتمعات الحديثة والتطورات التي مست المجتمعات الغربية ما أفرز عدة قيم ومفاهيم كتوزيع السلطات ودولة المؤسسات وسيادة القانون والديمقراطية والتي عرفت هي الأخرى تطورا عبر العصور وصورا وأشكال مختلفة، لترسو في عصرنا الحالي إلى ما يعرف بالديمقراطية التشاركية، والتي تعد من المواضيع الحديثة التي لقيت اهتماما كبيرا من الباحثين والمفكرين السياسيين، فالديمقراطية التشاركية هي مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسة العمومية وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام، فهي شكل جديد لتقاسم وممارسة السلطة المرتكزة على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية، فالديمقراطية التشاركية ترتكز على مواطنة نشطة ومطلعة، وعلى تكوين مواطنين نشطين قادرين على تصريف قدراتهم نحو البحث بأنفسهم عن حلول ملائمة لقضاياهم من جهة، ومن جهة أخرى ترتكز على إرادة لدى السلطات والمؤسسات السياسية التمثيلية في تقاسم هذه السلطة من أجل جعل الوظيفة الديمقراطية تتمحور أكثر حول تحسين أوضاع الناس.(Loic, 2007, p2)

2. تعريف الديمقراطية التشاركية

حاول العديد من الباحثين تعريف الديمقراطية التشاركية وفقا لرؤيتهم للموضوع إلا أنهم يجمعون على أنها أهم آليات إشراك المواطنين بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ومراقبة وتقويم مدى تنفيذ هذه القرارات.

حيث ينصرف تعريف الديمقراطية التشاركية الى فاعلية المواطن في اتخاذ القرار جنبا الى جنب مع النخبة الحاكمة، إذ لا يختار المواطنين ممثليهم عن طريق الانتخاب فحسب، بل يساهمون بصفة مباشرة في تسيير شؤونهم، فظهور الديمقراطية التشاركية كان لأول مرة في فترة الستينات في الدول الأنجلو سكسونية، ليتسع مجالها مع ظهور مبدأ الحكم الراشد. (Loic, 2007, p3)

وهي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم ... كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة الى المواطنين، عن طريق اشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك " (سويقات، 2017، 244).

هي عرض مؤسساتي للمشاركة، موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية.(صالح، 2008).

المحور الثامن: الثقافة السياسية والتنشئة السياسية

أ/ الثقافة السياسية

1. تعريف الثقافة :

يعتبر مفهوم الثقافة من بين مجموعة المفاهيم التي يستعصي فيها الوصول الى مفهوم شامل كامل حيث ان كل عالم يعرفها على حسب فكره ومذهبه ،حيث ان هذا المصطلح اختلفت تعريفاته وذلك لاختلاف الآراء و المدارس و المفكرين، حيث مثلا ان من بين من عرفها هو الاستاذ الدكتور سعيد ابراهيم عبد الواحد على انها "مجموع كمي من المعرفة البشرية وسلوكها المكتسب ضمن الاطار الاجتماعي للفرد الواحد" وهذا يعني انه يوجد كم كبير من المعرفة لا تشترك فيه كل المجتمعات الانسانية اي هي مقصورة على عدد معين من الافراد في اوساط اجتماعية معينة .

من بين من عرفوا الثقافة تايلور الذي يعتبر من الاوائل الذين صاغوا مفهوم الثقافة اصطلاحا واستخدم باللغة الانجليزية عام 1871 . ماخوذا من اللغة الالمانية "kultur" حيث عرفها ب " الثقافة او الحضارة بمعناها الانساني الاوسع، هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة و المعتقدات والفن و الاخلاق والقانون و الاعراف و العادات الاخرى التي يكتسبها الانسان باعتبار عضوا في المجتمع" و المقصود من تعريفه ان الثقافة تعبير عن شمولية الحياة الانسانية الاجتماعية، ويراها انها ثقافة مكتسبة لا تنشا عن الوراثة البيولوجية. (سامية، 1983، ص 34)

الا ان اليوت توماس شيزنر يرى ان الثقافة ليست نتاجا حتميا لقوى او عوامل ، و يدل على انه لا يحاول ان يقدم حلولا لمشكلات ثقافية قائمة فعلا ، بل يحاول ان يرسم صورة للثقافة الراقية كما يصورها. (توماس، 2014، ص 36)

كتب ادوارد بورينت تايلور في مؤلفه الكلاسيكي "الثقافة البدائية" في مؤلفه الكلاسيكي "الثقافة البدائية" ان الثقافة تكون "من المعارف و المعتقدات و الفنون و الاخلاق و القوانين و الاعراف وبعض القدرات و العادات الاخرى التي يكتسبها الانسان بوصفه عضوا في المجتمع" وحسب تايلور لهذا التعريف يؤكد ان الثقافة مكتسبة بعدة عوامل كالأعراف و العادات التي تنشا من المجتمع الذي وجد فيه الانسان اي البيئة التي نشا فيها .

الا ان العالم الشهير ليزلي وايتن يعرف الثقافة على انها "الثقافة هي عبارة عن فئة خاصة من الاشياء و الظواهر التي تعتمد على قدرة الانسان على التعبير بالرموز، التي يتم تناولها في السياق غير الجسدي "

اما في تعاريف العرب لمفهوم الثقافة، فنجدهم استخدموا لفظ ثقافة في بعض كتاباتهم، حيث نجد تعريف مالك بن نبي الذي عرفها على انها " مجموعة من الصفات الخلقية و القيم الاجتماعية، التي تأثر في الفرد منذ ولادته ، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه " ،حيث ان مالك بن نبي عبر عن الثقافة بانها تتمثل في صورة خلقية نابعة من القيم الاجتماعية ،التي بطبيعتها تؤثر في الفرد تلقائيا بمعنى ان الثقافة يكتسبها من المحيط الاجتماعي الذي ولد فيه .

و التعريف الذي جاء عن الاليسكو في الحطة الشاملة للثقافة العربية وهو: " الثقافة تشمل مجموع النشاط الفكري و الفني بمعناها الواسع، وما يتصل بهما من مهارات، او يعين عليهما من وسائل، فهي موصولة الروابط بجميع اوجه النشاط الاجتماعي الاخرى متأثرة بها ، معنية عليها مستعينة بها" (لزهر، 2017، ص 34).

نرى ان سيد سيد عويس عرف الثقافة ب "هي كل النماذج السلوكية البشرية التي تكتسب اجتماعيا، وتنتقل اجتماعيا الى اعضاء المجتمع البشري، زمن ثم يمكن القول ان الثقافة تتضمن كل ما تحققه الجماعات البشرية ، ويشمل ذلك اللغة و الصناعة و الفن والعلم و القانون والاخلاق و الدين ،كما يشمل الآلات المادية و المصنوعات التي تتجسم فيها عناصر ثقافية معينة او سمات عقلية معينة ،من شانها ان تعطيها فائدة تطبيقية معينة" . (وسام محمد، 2010، ص23)

من خلال هذا التعريف نرى ان سيد عويس جمع بين النماذج السلوكية البشرية وبين النماذج المجسمة المادية باعتبارها تعبر عن ثقافة الانسان من خلال كل ما يكتسبه الفرد من خبرات و قيم اجتماعية يجسدها على شكل مصنوعات وعلى سبيل الذكر كالثقافة الفرعونية و اليونانية والتماثيل الخاصة بهم".

ونجد من بين التعريفات الجيدة و المختصرة للثقافة هي "جملة العلوم ، و المعارف ،و الفنون التي يطلب الحذق بها" ،و المقصود من هذا التعريف هي ما يكتسب الانسان من معارف و فنون في حياته شرط ان يكون ماهرا في القيام بها .

2. تعريف الثقافة السياسية:

كان من اوائل من عرف الثقافة السياسية هما العالمان الموند و فيريا ، حيث قاما بتحليل الثقافة السياسية وعرفاه على انه "مجموع للتوجهات و المواقف و التصورات السياسية للأفراد في علاقاتهم بنظمهم السياسية " . (وسام محمد، 2010، ص25)

في حين ان لوشين باي الذي قدم اكثر المساهمات في هذا المجال ،وعرف الثقافة السياسية على انها "عبارة عن مجموعة الانطباعات و الاحاسيس ،والتوجهات و المسلمات التي تضمن الثبات و الاستقرار على السلوك السياسي ، وتتضمن الثقافة السياسية امورا اخرى كالمثل و الاعراف السياسية بالإضافة الى التراكم التاريخي و التجارب السياسية الخاصة بالأفراد" .

ويرى لوثين ان الثقافة السياسية هي نتاج لتاريخ المجتمع، بالإضافة كذلك انها محصلة لعشرات افراد المجتمع المكتسبة عبر عمليات التنشئة الاجتماعية وحسب موريس ديفارجييه الثقافة السياسية هي صورة عامة "الجوانب السياسية من الثقافة الاجتماعية ،ما يعني ان الثقافة السياسية جزء من الثقافة الاجتماعية ،و تنحصر في القيم و الاتجاهات و السلوكيات و المعارف السياسية ، فهي نظام من القيم و المعتقدات ترتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات لتنشئة مختلفة الى حد ما ولا بد ان تنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدر من التجانس وتشمل أي ثقافة سياسية على عدد من الثقافات الفرعية ، وتشمل تلك الثقافات الفرعية : ثقافة الشباب ، و النخبة الحاكمة و العمال ، و الفلاحين و المرأة .... الخ .

ويعرفها كمال المنوفي على انها "مجموعة القيم المستقرة التي تتحقق بنظرة المواطن الى السلطة، والتي تعد مسؤولة الى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم ،فالثقافة السياسية تأثر في علاقة المواطن بالسلطة

من حيث تحديد الادوار و الانشطة المتوقعة من السلطة ، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها ،كما ان الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد و الجماعة " (وسام محمد، 2010، ص28)

بعد تعريف الثقافة السياسية نستطيع القول بان مجتمعات تتمتع بثقافة سياسية عالية اذا كان يدرك تماما المسؤولية القصوى الملقاة على عاتق النظام السياسي كونه مجرد منظم ومنسق للحياة المدنية على الارض وبين افراد المجتمع، وفود للحقوق المكتسبة للفرد و المجتمع وفق معايير العدل و المساواة.

كما اننا نستطيع القول بان مجتمع ما يتسم بثقافة سياسية ضعيفة اذا ما تراكم لديه ارث عقيم من القيم البالية والتي تحدد علاقته بالنظام السياسي التي من شانها المساهمة بجهل المسؤولية المناطة بذلك النظام و الجهل بالحقوق المكتسبة التي من الواجب على النظام ادائها و مراعاتها و السعي لتحقيقها.

3. انواع الثقافة السياسية وخصائصها

1.3 تقسيم كابريل الموند و سيدين فيربا:

صنف الموند وفيربا انواع الثقافات : تشمل هذه الثقافات ثلاثة انماط هي الثقافة السياسية الرعوية ، و الثقافة السياسية التابعة ، و الثقافة السياسية المشاركة ، وهي كما يلي : (لزهر، 2017، صفحة 45- 58).

الثقافة الرعوية :(thepanocial politique):

وهي تتمثل في ان ادراك الفرد للمدخلات و المخرجات اي الطلبات الشعبية و القرارات الحكومية و الحقوق و الواجبات يكون مشوشا ، وغير مستقر، فالفرد في هذا النوع من الثقافات لا يعرف شيء من العناصر التي تساهم في عملية المدخلات و المخرجات ، و ان الناس لا يعرفون الا القليل جدا من الاهداف او الفئات السياسية ،التي توجد في الحياة السياسية ،فلا يستطيع تقديم اي نوع من التأييد او المعارضة للسياسات العامة، او حتى الى القيادات و الزعامات السياسية التي توجد في الشق السياسي.

ان هذا النوع من الثقافة يقوم على الانتماءات التقليدية الضيقة حيث تتميز بقوة تأثير عوامل مثل العائلة، والقرابة، والدين والمنطقة الجغرافية و الجيش و المصالح الاقتصادية للزعيم على الحياة السياسية، وعادة ما تكون هذه الثقافة السياسية في المجتمعات القبلية وغير الديمقراطية.

الثقافة الخاضعة:

قد اكتسب عدد كبير من السكان في ظل هذه الثقافة توجهات متميزة نحو المدخلات ومجموعة فاعلة من التوجهات نحو الذات بينما استمر معظم الباقين من السكان موجهون نحو البناء الحكومي التسلطي ولديهم مجموعة من التوجهات الذاتية السلبية نسب تأثرت الانماط الثقافية ذاتها بسبب عدم الاستقرار الهيكلي و الجمود الثقافي فلا تستطيع فئات من السكان الموجهين نحو المشاركة ان تهيج هيئة من مواطنين مؤهلين وواثقين من انفسهم ومجربين ،وذلك لان توجهات المشاركة قد انتشرت فقط بين جزء من السكان وكذلك بسبب شرعيتهم حيث ان من خلال هذا النمط يدرك الفرد مدخلات و مخرجات

النظام السياسي و دوره في العملية السياسية ،حيث يكون على درجة من الوعي و الاحساس بالمسؤولية، الا انه يرى نفسه خاضعا للحكومة فقط وليس مشاركا .

الثقافة المشاركة :

يتمثل هذا النمط في ادراك الفرد لجوانب العملية السياسية ،من خلال وعيه لحقوقه وواجباته، ويتوجه الفرد برغبة نحو النظام السياسي ،وفي عملية المدخلات و المخرجات ،حيث تعرف انها علاقة مبادلة بين النظام و المواطنين اي بين المركز و اطرافه ،اي انها علاقة تأثير و تأثر ومشاركة كل طرف في امور الطرف الاخر الا انه لا وجود لفصل تام بينهما، بل انفتاح كل واحد على الاخر ،بمعنى ان المواطن يرى نفسه يستطيع ان يؤثر في النظام السياسي اي اختيار الحكومة وصنع القرار ،وهو بدوره يتأثر بقرارات هذا النظام ،حيث ان في هاته الثقافة يرى المواطنون انهم مؤثرون في النظام .

4. خصائص الثقافة السياسية :

للثقافة السياسية مجموعة من الخصائص و المميزات تتمثل اهمها فيما يلي : (سامية، 1983، ص 49)

-الثقافة السياسية ثقافة فرعية او جزء من الثقافة العامة للمجتمع، بالرغم من استقلاله عن النظام الثقافي العام الا انه تتأثر به .

-يتسم جوهر الثقافة السياسية على وفق انماط القيم و الاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع .

-تتسم الثقافة السياسية لكونها نتاج لتاريخ المجتمع من ناحية ولخبرات افراده ،المكتسبة عن طريق التنشئة من ناحية أخرى .

-لا تعرف الثقافة السياسية لأي مجتمع بتاتا مطلق بمعنى انها تتعرض للتغيير ،ويتوقف حجم ومعدل التغيير على عدة عوامل من بينها:

ا-مدى ومعدل التغير في الابنية الاجتماعية ،و الاقتصادية و السياسية .

ب – درجة اهتمام النخبة الحاكمة بخصية التغيير الثقافي ،وحجم التخصيصات التي يمكن توظيفها لأحداثه ومدى رسوخ قيم ثقافية معينة في نفوس الافراد .

-لا يعني القول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع تماثل عناصرها بالنسبة لسائر افراده ،اذ ان هناك دوما هامشا لاختلاف الثقافة تفرضه عوامل معينة ،كالآصل العنصري و الديانة ومحل الاقامة ،المهنة ،المستوى الاقتصادي الحالة للتعليمية ،عملية التنشئة الاجتماعية .

5. محددات الثقافة السياسية

يمكن تحديد محددات الثقافة السياسية في العناصر التالية: (سامية، 1983، صفحة 61- 63)

-الحرية و الاكراه:

ان الثقافة السياسية تأكد على قيمة الحرية، وهنا فان طاعة الفرد للحاكم تكون على اساس الاقتناع وليس الخوف ويكون لدى الفرد احساس بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية، والعمل على

المشاركة الإيجابية ،الا انه في مقابل ذلك عادة ما يكون الفرد منصاعا للحكومة بدافع الخوف لا الاقتناع اي قيمة الاكراه ،و يفتقد الى المشاركة الايجابية و التأثير السياسي .

-الشك و الثقة:

ان هذان العنصران لمهمان جدا واساسيان في السلطة الحاكمة ،اتجاه الافراد ،ومدى تحقيقها لرغبات ومطالب الافراد، فان انخفاض الثقة بين الافراد ببعضهم البعض يقلل من ثقتهم اتجاه حكومتهم .

ان الفرد يفضل مسايرة الاخرين في مجال الحياة السياسية فيترتب عن ذلك تقبل واسع للحوار والتفاوض والحلول والمصالح العامة.

-المساواة والتدرج:

ان الثقافة السياسية هي من تعمل على تأكيد وفرض المساواة وتحقيق العدالة بين الافراد، وقد تفرض وتؤكد على التمييز والتفرقة بينهم، ومبدأ المشاركة الفعال والايجابي يكون من خلال احساس المجتمع ومجموعة الافراد بالمساواة وتحقيق مبدا العدل والغياب التام للطبقية والحرمان والظلم.

- الولاء المحلي والولاء القومي:

ان المجتمعات التي تتحلى بقيمة الثقافة القومية فان الفرد فيها يتجه نحو ولائه للدولة ككل، وما يتضمنه ذلك من شعور بالمسؤولية العامة، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، اضافة الى الاهتمام بالقضايا القومية.

اما في المجتمعات التي تسودها الثقافة المحلية فالفرد فيها يتجه ولائه الى اسرته او قبيلته، وقد يكون الولاء الى جماعة دينية او عرقية او لغوية، الا انه يؤدي هذا النوع من الولاء الى غياب الشعور بالمسؤولية العامة، والانغلاق على القضايا المحلية وعدم الاكتراث بالرموز السياسية .

- وهناك من يحدد عناصر الثقافة السياسية انطلاقا مما يلي:

- توقعات الافراد بخصوص القرارات السياسية :

ان معتقدات الافراد السياسية تنصرف اساسا الى مخرجات الحكومة في اطار اهتمامها بنشاطات الحكومة والمتمثلة في تقديم خدمات و سلع، واستخراج الموارد المادية، وكذلك المستحقات الضريبية وغيرها وهو النشاط الذي لا يجنده المواطن بسهولة ،وهنا تتأكد شرعية الجهاز السلطوي في منع القرارات السياسية ،لأنه كلما زادت شرعية السلطة وقراراتها كلما زاد تقبل الافراد لها .

2- توقعات الافراد من عملية منع القرار:

ان الثقافة السياسية للأفراد، وكل ما يتعلق بعملية منع القرار و الطريق الذي يتخذه الجهاز السياسي من حيث المشارك و تحفيزها، ومحددا فعليا لاتجاهها، فتكون سلبية حين يكون الافراد غير مبالين بها، وذلك لتجاهلهم كيفية اتخاذ القرار واساليب المشاركة في صنعه، وتكون إجابيه حين يتمكنون من المشاركة.

6. الثقافة السياسية وايديولوجية النظام السياسي

ان النظام السياسي اذا اتخذ ايديولوجية معينة، فانه يتوجه الى الجماهير من خلال ايديولوجيته وافكاره المتبعة، ويبدا بالترويج لمبادئه و افكاره كمحاولة للتأثير على اكبر عدد من الافراد لربحهم و كسبهم وجعلهم يأخذون بها، وهذا ما يهدف النظام لأجله قصد دفع الافراد للتفاعل الايجابي مع النظام ومساندته، الامر الذي يسهل فعالية النظام السياسي ويدعمه على البقاء و الاستمرار.

في حين الثقافة السياسية النابعة من النظام السياسي والحاملة لتطبيقها وميزاتها وهته الثقافات التي قد تكون نابعة عن قوى خارج السلطة او منافسة حتى للنظام السياسي، او عن هيئات اجتماعية اخرى تتمسك بثقافات فرعية اخرى.

ان في هذا الإطار يقول صادق الاسود ان هناك احتمالين: أحدهما: ان تستخدم القوى السياسية المحركة لنظام جهاز الدولة وذلك عن طريق فرضها ثقافة وطنية بصورة رسمية، وقد تلجا في بعض الاحيان الى الاجبار والقسر عند اي مخالفة للنظام وتكون تحت مسمي التنشئة السياسية وبناء الوطن.

والاحتمال الثاني هي الهيئات التي تسعى الى ترويج قيم ومبادئ وافكار القوة السياسية التي تعمل على تحريك السلطة، ومحاولة نشرها في الاوساط المختلفة بواسطة وسائل الاعلام والنوادي والهيئات والمنظمات الشعبية.

بين الاحتمال الاول والذي يحكمه عنصر الاجبار والقسر، والاحتمال الثاني الذي يدور مضمونه حول الاقناع، فانه لا شك ان العمل على المستويين يسيران بصورة مترابطة ووثيقة.

وعلى عكس ذلك فان للثقافة السياسية تأثير كبير على النظام السياسي خاصة و الحياة السياسية على وجه العموم، اذ انها تدفع الافراد و الجماعات اما باتجاه الانخراط في النظام السياسي، او توجيههم نحو اللامبالاة والعزوف السياسي السلبي، لأنه حسب تقدير الموند ان التواجد بين الثقافة السياسية و البنية السياسية هو ضروري لتامين استمرار النظام السياسي، فاذا حصل التفاوت بينهما ، يتآكل النظام ويتعرض حينئذ للزوال، الا انه مع ذلك لا يكون التوافق كاملا على الدوام لعدم امتلاك الثقافة السياسية التجانس الكامل. (توماس، 2014، ص 72)

ان الانتقال الديمقراطي والاستراتيجية التي فرضها وخلقت منها ثقافة سياسية جديدة، هي ثقافة تحمل في طياتها النزعة النسبية في وعي السياسة و المجال السياسي وكذلك تحمل التوافق و التراضي، والتنازل المتبادل، بالإضافة الى الاحتكار، فتفتح المجال السياسي امام المشاركة للجميع، وكذلك تفتح معه مبدا التداول السلمي على السلطة، ومع كل هذا فانه يظهر ان مضمون الثقافة السياسية النظري مفهوما تأسيسيا للسياسة و السلطة، وهو انه ملكية عمومية للمجتمع برمته. (توماس، 2014، ص 77)

انه لا يوجد الكثير من التناقضات والتوترات السياسية والاجتماعية الداخلية، لا تعالج بدون ثقافة سياسية جديدة، تكون بدورها مؤسس لنوع جديد من العلاقة والتواصل بين عنصرين مهمين هما الشعب والمجتمع من خلال التسامح والحرية من جهة وبين سيادة القانون وحقوق الانسان من جهة أخرى

وما نصل اليه هو ان ازمة شرعية النظام السياسي وازمة السلطة وعلاقتها بالمجتمع لهو بحاجة الى ثقافة سياسية جديدة تعمل على اعادة هيكلة العلاقة وفق اسس ديمقراطية شفافة بين السلطة و المجتمع وتكون ثقافة سياسية خاصة لكل الاختلافات المذهبية والطائفية والعرقية، اي ثقافة سياسية تقوم على مبدا تقبل التنوع، وكذلك رسم سبل المواطنة وتدعيم الوحدة السياسية و الثقافية. (توماس، 2014، ص 82)

ب/ التنشئة السياسية

1. تعريف التنشئة السياسية

تنصرف التنشئة السياسية الى العملية التي يتعلم من خلالها الأفراد ويستوعبون بشكل متكرر عدسة سياسية تؤطر تصوراتهم عن كيفية ترتيب السلطة وكيف يتم تنظيم العالم من حولهم (ويجب أن يكون)؛ هذه التصورات ، بدورها ، تشكل وتحدد تعريفات الأفراد من هم وكيف يجب أن يتصرفوا في المؤسسات السياسية والاقتصادية التي يعيشون فيها. (Jens, 2022)

وعرف هيمان التنشئة السياسية على أنها تعلم الفرد لأنماط سلوكية اجتماعية تساعده على التعايش مع أفراد المجتمع وذلك عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع. في حين يربط غابرييل ألموند – Gabriel Almond تعريفه للتنشئة السياسية بالوظيفة التي تؤديها كخدمة للنسق السياسي وكأداة لترسيخ قيم ومواقف لدى الأفراد تدعم النسق السياسي للتكيف مع بيئته، ويقول في ذلك أن التنشئة السياسية هي

عملية استقرار الثقافة السياسية، ومحصلتها النهائية هي مجموعة من الاتجاهات والمعارف والقيم والمستويات والمشاعر نحو النظام السياسي وأدواره المختلفة . (Jens, 2022)

والتنشئة السياسية هي عملية التعلم التي يطور الناس من خلالها فهم هوياتهم السياسية وآرائهم وسلوكهم. من خلال عوامل مختلفة للتنشئة الاجتماعية، مثل الآباء والأقران والمدارس ، تلعب الخبرات المستمرة في التنشئة الاجتماعية السياسية دورًا رئيسيًا في تطوير سمات الوطنية والمواطنة الصالحة. (Jens, 2022)

أما دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية، فتعرف التنشئة السياسية على أنها التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط، والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع.

2. وظائف التنشئة السياسية :

تزخر التنشئة السياسية بمجموعة من الوظائف التي يمكن استخلاصها من التعارف السابقة، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة وظائف رئيسية: (Jens, 2022)

– نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر حتى تبدأ عملية التنشئة السياسية من حيث ما توصلت إليه الأجيال السابقة لتنقله بعد ذلك إلى الأجيال اللاحقة؛

– تكوين وتشكيل ثقافة سياسية جديدة ومتحضرة في ضوء التحديات المجتمعية التي تواجه الحياة السياسية في المجتمع والمتغيرات العالمية المؤثرة فيه؛

– تغيير الثقافة السياسية وتصحيح الأفكار والمفاهيم الخاطئة بما يتلاءم ودعم المحافظة على النسق السياسي، وذلك بغية العبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم والازدهار .

وتشمل التنشئة السياسية الطريقة التي يكتسب بها الناس القيم والآراء التي تشكل موقفهم السياسي وأيديولوجيتهم، فهي دراسة من العمليات التنموية التي يكتسب من خلالها الناس من جميع الأعمار والمراهقين الإدراك السياسي والمواقف والسلوكيات.

و عملية التعلم التي يتم من خلالها نقل الأعراف والسلوكيات المقبولة لنظام سياسي جيد الإدارة من جيل إلى آخر . ومن خلال أداء هذه الوظيفة يتم إدخال الأفراد في الثقافة السياسية وتتشكل توجهاتهم نحو الموضوعات السياسية. المدارس ووسائل الإعلام والدولة لها تأثير كبير في هذه العملية.

3. مجالات التنشئة السياسية :

تهتم التنشئة السياسية بأربع مجالات كما يلي: (Jens, 2022)

–الثقافة السياسية: ونعني بها كل ما يتعلمه الفرد من معلومات وأفكار بهدف تنمية المفاهيم السياسية لديه، وكذا معرفة الحقوق والواجبات والقيم والمعايير والتوجيهات الضرورية للتعايش في ظل النظام السياسي.

-مهارات التفكير السياسي: مفادها تنمية القدرات الذهنية للفرد لكي يستطيع المشاركة في العملية السياسية ويقيم المعلومات والحقائق السياسية، وذلك بغية تطوير مهارة التعبير عن الرأي لديه حتى يتخذ قراره بنفسه سواء كان سيؤيد هذه الحقائق أم سيعارضها.

-الاتجاهات السياسية: وهي قدرة التنشئة على تكوين وبلورة اتجاهات سياسية لدى الشخص.

-مهارات المشاركة السياسية: وهي القدرة على تنمية المهارات لدى الفرد: كالاتصال بالآخرين، تعلم فن الحوار السياسي، التفاوض والقدرة على الاقتناع أو التأثير في الآخرين.

المحور التاسع: العلاقات الدولية

1. مفهوم العلاقات الدولية

تعنى العلاقات الدولية، من ناحية دلالة المصطلح دراسة العلاقات بين مختلف الوحدات المكونة للبيئة الدولية و كيفيات تأثير تفاعلاتها الصراعية والتعاونية على توجهات الكبرى للسياسة الدولية ، وعلى اختيارات كل من وحداتها السياسية ذات سيادة ، وباقي الوحدات الاجتماعية والاقتصادية الثقافية وتفسير تلك الحركيات الدولية عبر الاعتماد على الأطر النظرية للعلاقات الدولية وصلاتها بالعلوم السياسية، الجغرافيا والتاريخ، والاقتصاد، والقانون، وعلم الاجتماع، علم النفس، والفلسفة. مما يدعم قدرات التحليل العلمي للتخصص.(Britannica, 2022)

2. مختلف تعاريف العلاقات الدولية

يمكن رصد بض من التعاريف كما يلي: (Britannica, 2022)

-عرف الباحث جيمس برايس العلاقات الدولية من حيث الموضوع بأنها : "تلك التي تعنى بالعلاقات بين الدول والشعوب المختلفة".

يعتبر المحتوى النظري للتعريف شاملا بالنظر لعدم تحديده للبعد السياسي للعلاقات لدولية، ولافتقاره لمنهجية علمية معينة في ضبط مصطلح العلاقات الدولية.

-وقد ذهب كل من كيرك وشارب إلى تعريف العلاقات الدولية بـ: "تعني بحث وتشخيص العوامل الرئيسة المحركة على أن تدرس السياسة الخارجية بشكل منظم" .

يرتكز التعريف على متغير العوامل المؤثرة في صيغ الجوانب النظرية ثم التطبيقية لإعداد سياسة خارجية لدولة ما، نحو مجالها الخارجي.

-كما يعرفها ريمون آرون ،بـ: "تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية الموجودة منذ عصر الدولة المدينة الإغريقية وحتى الدولة القومية المعاصرة"

يدرج الباحث في تعريفه السابق للعلاقات الدولية العمق التاريخي للمصطلح ويشير لفكرة الثبات النسبي لتوصيف العلاقات الدولية من حيث كونها علاقات سياسية بالدرجة الأولى منذ الحضارة اليونانية لغاية

التوصيف المعاصر للمصطلح الذي حافظ على البعد الرمزي للدولة وعلاقتها الخارجية رغم ظاهرة العولمة.

-أما الباحث في العلاقات الدولية جون أستتين، فيعرفها من خلال طرحه التالي ؛" أن مفهوم العلاقات الدولية مرتبط حصريا بالدولة وبمجالات التفاعل السيادية ، أي كل ما ارتبط وظيفياً بمسائل السلم والحرب أو السياسة العليا". لمحاولة تثبيت الركائز المعيارية والواقعية للدور الدائم للدولة من حيث كونها سبب ونتيجة لمعظم تفاعلات العلاقات الدولية الراهنة.

من خلال ما سبق يمكن بناء تعريف إجرائي لمصطلح العلاقات الدولية على أنها؛ تلك التفاعلات بين الوحدات ذات سيادة والغير ذات سيادة، التي تؤثر في محصلة العمليات الدولية بأبعادها السلمية والصراعية. مما تسهم في تعديل أو المحافظة على الوضع الدولي والإقليمي لدولة ما.

المحور العاشر: النظم الانتخابية

1. تعريف النظام الانتخابي

النظام الانتخابي أو نظام التصويت هو مجموعة من القواعد التي تحدد كيفية إجراء الانتخابات والاستفتاءات وكيفية تحديد نتائجها. يتم تنظيم الأنظمة الانتخابية السياسية من قبل الحكومات، في حين قد يتم إجراء الانتخابات غير السياسية في المؤسسات التجارية والمنظمات غير الربحية والمنظمات غير الرسمية. تحكم هذه القواعد جميع جوانب عملية التصويت: عند إجراء الانتخابات، ومن يُسمح له بالتصويت، ومن يمكنه الترشح ، وكيفية تمييز بطاقات الاقتراع والإدلاء بها ، وكيفية عد الأصوات ،

وكيف تترجم الأصوات إلى نتيجة الانتخابات ، والقيود على الحملة الانتخابية والعوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على النتيجة. يتم تحديد النظم الانتخابية السياسية من خلال الدساتير والقوانين الانتخابية، وعادة ما يتم إجراؤها من قبل اللجان الانتخابية، ويمكن أن تستخدم أنواعا متعددة من الانتخابات لمكاتب مختلفة (Lowell, 2020, p 2)

2. مختلف الانظمة الانتخابية

تنتخب بعض الأنظمة الانتخابية فائزا واحدا في منصب فريد ، مثل رئيس الوزراء أو الرئيس أو الحاكم، بينما ينتخب البعض الآخر فائزين متعددين ، مثل أعضاء البرلمان أو مجالس الإدارة. عند انتخاب هيئة تشريعية، يمكن تقسيم الناخبين إلى دوائر انتخابية مع ممثل واحد أو أكثر، ويمكنهم التصويت مباشرة لمرشحين فرديين أو لقائمة مرشحين يقدمها حزب سياسي أو تحالف. هناك العديد من الاختلافات في الأنظمة الانتخابية، وأكثرها شيوعا هي التصويت بأولوية، والتصويت الجماعي، ونظام الجولة الثانية (جولة الإعادة) ، والتمثيل النسبي ، والتصويت المرتب. تحاول بعض الأنظمة الانتخابية، مثل الأنظمة المختلطة، الجمع بين مزايا الأنظمة غير النسبية والأنظمة النسبية.(Lowell, 2020, p 2)

3. نظرية الاختيار الاجتماعي

تسمى دراسة الأساليب الانتخابية المحددة رسميا نظرية الاختيار الاجتماعي أو نظرية التصويت، ويمكن أن تتم هذه الدراسة في مجال العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الرياضيات، وعلى وجه التحديد في الحقول الفرعية لنظرية اللعبة. (Zwicker,2016, p23)

حيث تثبت براهين الاستحالة أنه عندما يكون لدى الناخبين ثلاثة بدائل أو أكثر، لا يمكن لأي نظام تصويت تفضيلي أن يضمن عدم تأثر السباق بين مرشحين عندما يشارك مرشح غير ذي صلة أو يخرج من الانتخابات.(Zwicker,2016, p25)

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية

- أحسن سيد سليمان، المدخل للعلوم السياسية، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع ، 2018.
- بطرس بطرس غالي ومحمود خيري، المدخل في علم السياسة، الطبعة الخامسة، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، 1976.
- جاسم زكريا، المدخل إلى علم السياسة، الجمهورية العربية السورية، جامعة الافتراضية السورية، 2018.
- جان مينو، مدخل إلى علم السياسة، منشورات عويدات، بيروت، 1967.
- جون ماري دانكان، علم السياسية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1997 .
- الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، المجتمع المدني و ابعاده الفكرية، دمشق : دار الفكر 2003 .
- حسن سيد سليمان، المدخل للعلوم السياسية، د ب ن، منشورات جامعة إفريقيا، د س ن.
- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، منافسة فكرية و امثلة لتجارب دولية، الحوار المتمدن، العدد 729 ، 2004.

- عصام سليمان، المدخل إلى علم السياسة، ط2، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
- علاء محمد مطر، مبادئ العلوم السياسة، ط2، جامعة الإسراء، 2018.
- علاء مطر، مبادئ العلوم السياسية، ط2، د ب د، جامعة الإسراء، 2018.
- على عبد الصادق، مفهوم الفكر السياسي، قراءة أولية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.
- علي الصاوي، تحليل دور الرأي العام في دول العالم الثالث في اتجاهات حديثة في علم السياسية، اللجنة العلمية لقسم العلوم السياسية، القاهرة 1999 .
- علي عبد الله صادق النظرية السياسية، القاهرة: الاهرام للطباعة والنشر، 2005.
- عمر فرحاتي، عبد العالي دبلة، اهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية، مجلة الفكر 2006.
- فريال حسن خليفة، المجتمع السياسي الحديث، بيروت: دار الجبل للطباعة والنشر، 2005.
- فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، القاهرة: حرية للطباعة والنشر، 2005.
- فليب برو، علم الإجتماع السياسي ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر ، 1998.

- مايكل ادواردز، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، تر (عبد الرحمن عبد القادر شاهين)، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2015.
- محمد زروق محمد إبراهيم، إيهاب عبد الله عباس، مبادئ العلوم السياسة، السودان، المكتبة الوطنية، 2019 .
- النجف الإشراف، المدخل لعلم السياسية، ط2، د ب د، دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- ورويك موراي؛ جغرافيات العولمة : قراءات في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافة (تر؛ سعيد منتاق)، الكويت :عالم المعرفة ؛ 2017.
- الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17 جوان 2017.
- صالح زياني،" تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وارساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العوم القانونية والادارة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17/16 ديسمبر 2008.
- سامية حست الساعاتي ،الثقافة و الشخصية –بحث في علم الاجتماع الثقافي- . ط:2 ، بيروت: دار النهضة العربية ،1983.

- توماس ستيرينز اليوت ، ملاحظات حول تعريف الثقافة . تر: شكري عياد ، مصر : دار التنوير للنشر ،2014 .
- لزهر مساعديه ، " في مفهوم الثقافة وبعض مكوناتها –العادات، التقاليد، الأعراف–". مجلة الذاكرة، العدد :9 ، جوان 2017.
- وسام محمد جميل صقر ،"الثقافة السياسية وانتكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005 – 2009 ". ماجستر (جامعة الازهر غزة ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ،2010).
- جاسم زكرياء، المدخل الى علم السياسية، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

2. المراجع الاجنبية

- "international relations | politics | Britannica". www.britannica.com. Retrieved 2022-04-07.
- Andrew Healy; Neil Malhotra (2009). "Myopic Voters and Natural Disaster Policy". American Political Science Review. 103 (3).
- Barnett, Michael; Duvall, Raymond . "Power in International Politics". International Organization. 59 (1).
- Blondiaux Loic," La démocratie participative sous conditions et malgré tout : un plaidoyer paradoxal en faveur de l'innovation démocratique", Revue Mouvements, n° 50, 2007.
- britannica. (2021, 11, 4). *institution*. Récupéré sur https://www.britannica.com/topic/Asian-values:

- Chaturvedy, J.C., Political Governance: Political theory, Isha Books, new delhi, 2005.
- François-Xavier Merrien, Les Différents Types de l'État-providence, Paris, Presses universitaires de France, 2006.
- James Crawford, The Creation of States in International Law, Oxford University Press, 2005.
- Jens Qvortrup. (2022, 02, 6) Childhood and politics. Récupéré sur https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1397915/FULLTEXT01.pdf
- Kryzanek, Ann P, "Sociological Approaches: Old and New in Political Sociology", Grand Theories and Ideologies in the Social Sciences, New York: Palgrave Macmillan US, 2010.
- Kuran T. "Sparks and prairie fires: A theory of unanticipated political revolution, Public Choice, Vol. 61, No. 1 (April 1989).
- Lowell, A. Lawrence. "The Physiology of Politics" , American Political Science Review, 9 August 2020, (4).
- Michel Hastings, Aborder la science politique,Paris, SeuilK, 1996, P37
- Scheffer M., Carpenter S.R., Lenton T.M., "Anticipating critical transitions." Wayback Machine Science. 2012 Oct 19; 338(6105).
- Ward, Lee (4 December 2014). Modern Democracy and the Theological-Political Problem in Spinoza, Rousseau, and Jefferson. Recovering Political Philosophy. Palgrave Macmillan, 2014.
- Zwicker, William S.; Moulin, Herve,"Introduction to the Theory of Voting", Handbook of Computational Social Choice, Cambridge: Cambridge University Press, 2016,